بدأت الفصائل والقوى الفلسطينية، أمس الإثنين، حوارها الوطني في القاهرة، وبحضر على أجندته خصوصاً المسار الانتخابي، والمساعي لإزالة العقبات أمام الاستحقاق الذي يبدأ في 22 مايو/أيار المقبل، في وقت تبقى فيه الشكوك قائمة بالتوصل إلى اتفاقات تنهي الخلافات

حوار فلسطيني مثقل بالأزمات

14 فصيلاً تناقش تعبيد مسار الانتخابات ومنع الخروقات

توجه وفد «حماس» من غزة إلى القاهرة للمشاركة في الحوار (شريف عصرا/الأناضول)

رام الله ـ **نائلة خليل**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

بتاريخ ثقيل بالخلافات، وآمال كبيرة باتفاق يذلل العقبات أمام المسار الانتخابي، بدأ بانتخابات المجلس التشريعي المقررة في 22 مايو/أيار المقبل، وصولاً إلى الاقتراع الرئاسي ثم المجلس الوطني، انطلق في القاهرة، أمس الإثنين، الحوار بين الفصائل الفلسطينية، بمشاركة 14 حركة وفصيلاً، وعدد من الشخصيات المستقلة، في مسعى للتوافق على إزالة العقبات أمام هذا المسار وتأمين إجراء الاستحقاق من دون تدخلات، ومن المتوقع أن ينتهي إلى الاتفاق على ميثاق شرف لضمان سلامة العملية الانتخابية. ويتواصل الحوار الذي بدأ أمس بعيداً عن الإعلام، اليوم الثلاثاء، وتمت دعوة 14 فصيلاً وحركة فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، غالبية هذه الفصائل انقسام واحتفاظ كل طرف بما لديه».

من جهته، أوضح المتحدث باسم حركة «حماس»، حازم قاسم، لـ«الأناضول»، أن الفصائل ستناقش عدداً من الملفات المتعلّقة بالانتخابات، أبرزها «تأمين إجرائها بكافة مراحلها الثلاث من دون تدخلات». وأكد أنه سيتم بحث تحديد الأشخاص والأطراف الذين يؤثرون على إرادة الناخب الفلسطيني، والخطوات اللازمة لإطلاق الحريات في الضفة الغربية وغزة، إلى جانب التوافق على إطار سياسي جامع للفصائل الفلسطينية. وأشار إلى أن حركته لديها «الخيارات والبدائل للتعامل مع كافة العقبات من أجل إنجاز هذا الملف». ووفق مرسوم رئاسي سابق، ستجرى الانتخابات، على 3 مراحل خلال العام الحالي: التشريعية في 22 مايو/أيار، والرئاسية في 31 يوليو/تموز، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس/آب. وأجريت آخر انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي مطلع 2006.

من جهتها، دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى توجيه نداء مشترك يدعو عباس الإسلامي، وكلاهما غير منضوٍ في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وتحضر النقاط الخلافية بين طرفي الانقسام، «فتح» و«حماس»، بشكل أساسي على أجندة اللقاء، فيما تشير التجارب السابقة إلى أن الاتفاقيات لا تكون عبر الحوارات الجماعية، وإنما باللقاءات الجانبية بين الحركتين، كما جرى عدة مرات في الأشهر الماضية، عبر اللقاءات والتواصل بين أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» جبريل الرجوب، ونائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» صالح العاروري، وبين الطرفين والمخابرات المصرية.

وقال هاني المصري، المحلل السياسي في الضفة الغربية المحتلة، والمشارك في المحادثات كمستقل، لـ«رويترز»: «احتمالات الفشل لا تقل عن احتمالات النجاح». وأضاف «النجاح ممكن، لأن الصفقة هذه المرة تقوم على الاعتراف والتعايش مع الانقسام واحتفاظ كل طرف بما لديه».

من جهته، أوضح المتحدث باسم حركة «حماس»، حازم قاسم، لـ«الأناضول»، أن الفصائل ستناقش عدداً من الملفات المتعلّقة بالانتخابات، أبرزها «تأمين إجرائها بكافة مراحلها الثلاث من دون تدخلات». وأكد أنه سيتم بحث تحديد الأشخاص والأطراف الذين يؤثرون على إرادة الناخب الفلسطيني، والخطوات اللازمة لإطلاق الحريات في الضفة الغربية وغزة، إلى جانب التوافق على إطار سياسي جامع للفصائل الفلسطينية. وأشار إلى أن حركته لديها «الخيارات والبدائل للتعامل مع كافة العقبات من أجل إنجاز هذا الملف». ووفق مرسوم رئاسي سابق، ستجرى الانتخابات، على 3 مراحل خلال العام الحالي: التشريعية في 22 مايو/أيار، والرئاسية في 31 يوليو/تموز، وانتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس/آب. وأجريت آخر انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي مطلع 2006.

من جهتها، دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى توجيه نداء مشترك يدعو عباس إلى وقف العمل بالتعديلات على قانون السلطة القضائية، إلى أن يتاح النظر فيها من قبل المجلس التشريعي المنتخب، لأن بعض بنودها تشكل مساساً باستقلال القضاء ومبدأ الفصل بين السلطات. وقال نائب الأمين العام للجبهة قيس أبو ليلى، في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «فيما يخص موضوع الانتخابات، أعتقد أن هناك فقط لمحكمة الانتخابات الحق في التدخل في العملية الانتخابية والبت في الخلافات التي من الممكن أن تنتج خلالها وليس لأي سلطة قضائية أخرى حق التدخل، بما في ذلك المحكمة الدستورية».

أما أبرز النقاط الخلافية، فتتركز على المحكمة الدستورية، التي تم تشكيلها على قبل الرئيس محمود عباس في إبريل/نيسان 2016، وخرجت منظمات المجتمع الأهلي الفلسطينية بموقف حينها أن هذه «المحكمة سياسية»، معترضة على تفرّد عباس بتشكيلها. وتتخوف «حماس» من استخدام المحكمة سياسياً.

وهناك خلاف أيضاً حول المحكمة الإدارية التي أصدر عباس قراراً في 11 يناير/كانون الثاني 2021، بتشكيلها على درجتين: إدارية، وإدارية عليا. أما صلاحية المحكمة الإدارية فهي النظر في الطعون على قرار القضاء ومبدأ الفصل بين السلطات. وقال نائب الأمين العام للجبهة قيس أبو ليلى، في تصريحات لـ«العربي الجديد»: «فيما يخص موضوع الانتخابات، أعتقد أن هناك فقط لمحكمة الانتخابات الحق في التدخل في العملية الانتخابية والبت في الخلافات التي من الممكن أن تنتج خلالها وليس لأي سلطة قضائية أخرى حق التدخل، بما في ذلك المحكمة الدستورية».

أما أبرز النقاط الخلافية، فتتركز على المحكمة الدستورية، التي تم تشكيلها على قبل الرئيس محمود عباس في إبريل/نيسان 2016، وخرجت منظمات المجتمع الأهلي الفلسطينية بموقف حينها أن هذه «المحكمة سياسية»، معترضة على تفرّد عباس بتشكيلها. وتتخوف «حماس» من استخدام المحكمة سياسياً.

وهناك خلاف أيضاً حول المحكمة الإدارية العليا والتي تنظر في أي طعون على قرار المحكمة الإدارية، والتخوف من تشكيلها بكمن في أن عباس في قراره منح نفسه صلاحية تعيين رئيس المحكمة الإدارية العليا، وإقالته بقرار منه. كذلك هناك تساؤلات حول الجهة الأمنية التي ستحمي المراكز الانتخابية، إذ ترفض السلطة الفلسطينية أن تقوم شرطة «حماس» في قطاع غزة بحماية المراكز الانتخابية، بينما يلي ذلك البرنامج السياسي، وهناك خشية من أن فوز «حماس» بأي نسبة تسمح لها بالتمثيل في الحكومة سيكون مثار صدام مع العالم، وهذا ما تخشاه السلطة الفلسطينية أيضاً، لاسيما فيما يتعلق أيضاً بسلاح المقاومة في قطاع غزة. في غضون ذلك، أكد وزراء الخارجية العرب أولوية القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية، والتزام كافة الدول العربية بدعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، على حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وشدد الوزراء، في قرار لهم أصدروه، في ختام اجتماعهم الطارئ أمس، على تأييد كافة الدول الأعضاء تمسّك الدول العربية بحل الدولتين الذي يجسّد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام، لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، ومطالبة الجانب الإسرائيلي بالاستجابة لمبادرة السلام العربية، عبر الاستئناف الفوري لمفاوضات السلام بناء على المرجعيات الدولية وما تضمنته المبادرة من عناصر مهمة تحقق مصالح جميع الأطراف.

للحديث تتمة...

كثرة المبعوثين تحرف الحل

زكريا الكمالي

أطلقت الأمم المتحدة نداء استغاثة، تطالب فيه بأكثر من ثلاثة مليارات دولار لتأمين خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، بما يضمن عدم انزلاق الملايين من سُكانه في مجاعةٍ وشيكة، فجاء التبرع من المجتمع الدولي على شكل مبعوثين. أعاد فيروس كورونا ربما، تذكير دول العالم بالتبرعات العينية بدلاً من النقدية، والى حين وصول المبعوث رقم 11 إلى اليمن، ستكون الأزمة اليمنية قد دخلت موسوعة الأرقام «القلقية» (لكثرة ما يبدون القلق)، بعد استقطابها حتى الآن لفريق محترف ومتكامل من المبعوثين الدوليين والإقليميين، وذلك بعد الكشف عن الوافد الجديد، الأميركي تيم (تيموثي) ليندركينغ، الذي أعلن رئيس الولايات المتحدة جو بايدن تعيينه قبل أيام. رفعت الحكومة اليمنية عبارة «عام التعافي»، كشعار لها عند وصولها إلى عدن، ولكن من الواضح أنه سيكون «عام القلق»، في ظلّ وجود هذا الكم من المبعوثين الدوليين والإقليميين، الذين سيقدّمون للشعب اليمني أطباقاً مختلفة من القلق، تتنوع بين قلق شديد وقلق بالغ إزاء الانتهاكات الكبيرة، أو قلق «حاف»، في ما خصّ المصائب الصغيرة.

الازدحام المقلق للمبعوثين إلى اليمن، لا يمكن اعتباره ظاهرة إيجابية، فالطبخة التي يكثر طبّاخوها تحترق، كما يقول المثل الشعبي، والأزمة السياسية التي تتحول إلى حلبة مبعوثين، لا تثمر سوى أزمات جانبية وحساسيات بين مبعوث بدأ باستيعاب أبجديات ما يجري داخل البلاد، وآخر مَلّ من الأطراف اليمنية، وثالث أصبح لديه طريقة تفكير مختلفة، ورابع يخشى من أن يسرق الخامس إنجازه الذي بدأ بالعمل عليه منذ سنوات، وسادس لا يعرف شيئاً من اليمن سوى أنه مبعوث لديه.. وهكذا. أسابيع من القلق تنتظر اليمنيين، وحتى أطراف النزاع الذين جاء المبعوثون لتفكيكهم، قد يشعرون بالعبء، وليس بعيداً أن نشاهد، في الأيام المقبلة، جماعة الحوثيين، تصدر بياناً تدعو فيه المندوبين الخاصين إلى ضبط النفس وعدم التحرش ببعضهم البعض، وتغليب مصلحة السلام. حالياً، من المتوقع أن ينتزع المبعوث الأميركي شارة قيادة فريق المبعوثين الدوليين، فالعصا الأميركية لها وقع خاص في نفوس الأطراف المحلية. ويكفي أن مجرد تعيين بايدن لتيم ليندركينغ، جعل المبعوث الأممي مارتن غريفيث يفكر بطريقة صحيحة، ويتوجه إلى إيران، باعتبارها طرفاً في الأزمة، بدلاً من الاستقرار في تطبيق «زوم» منذ منتصف العام الماضي.

سد النهضة وحقوق الإنسان
اتصالات مصرية في واشنطن

تحاول السلطات المصرية تفعيل وجودها في زمن إدارة جو بايدن في الولايات المتحدة، مستعينة بشركة علاقات عامة، بغية مزاحمة الإثيوبيين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أفادت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، أن السفارة المصرية في واشنطن طلبت من شركة «براونستين هيات فاربر شريك» للعلاقات العامة والضغط السياسي، التركيز في الفترة المقبلة على ضم بعض السياسيين الأميركيين من ذوي الأصول الأفريقية، لإقناعهم بالمشاركة في الحملة التي تنتهجها مصر لتثبيت الموقف الأميركي الرسمي القائم حالياً من ملف سد النهضة. وتسعى السفارة إلى منع انجراف الإدارة الجديدة للبيت الأبيض للاستجابة للنشاط الدعائي المكثف لإثيوبيا، بالاشتراك مع مجموعات واسعة من النواب ذوي الأصول الأفريقية، المدعوم من شخصيات قريبة من الرئيس الأميركي جو بايدن ونائبته كامالا هاريس.

وأضافت المصادر أن الشخصيات والمجموعات المساندة لإثيوبيا تعمل حالياً على الفصل بين قضية سد النهضة وموقف إدارة بايدن، المعترض على السياسات الأخيرة لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. وانتقد بايدن تعاطي أبي مع إقليم تيغراي، وتصعيده مع السودان ومصر، لكنه في المقابل، لا يرغب في الخروج بتصريحات تُفسر بكونها «داعمة للموقف المصري»، كما كان يحدث بشكل علني في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

وذكرت المصادر أن ما دعا الخارجية المصرية للطلب من شركة العلاقات العامة التركيز على هذا الأمر الآن، هو إظهار الفعاليات المختلفة التي نظمتها السفارة المصرية، وجود مساعٍ كبيرة بين قدرة المصريين والإثيوبيين على الحشد. ويتعلق الأمر بقواعد الحزب الديمقراطي ومراكز الأبحاث، المتشبّعة بالدعاية الإثيوبية التي تصنف مصر طرفاً معتدياً على الحقوق السيادية ومحتكرة مياه النيل.

وأوضحت المصادر أنه تبين أيضاً من الفعاليات واللقاءات التي شارك في تنظيمها بعض السياسيين الأميركيين لحساب الشركة، التي تتقاضى شهرياً 65 ألف دولار من مصر، مثل السناتور الأسبق عن الأسكا، الديمقراطي مارك بيغيتش، تركيزهم على قضايا أخرى تهم النظام الحاكم في مصر. وأهم تلك القضايا، أوضاع الحريات العامة والمعتقلين السياسيين، وأهمية العلاقات الاقتصادية بين القاهرة وواشنطن، وحساسية المساس بها بأي صورة، أو التقليل من أهمية الدور المصري في التقارب العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. وهي من أكثر القضايا أهمية لدى الأوساط السياسية التقليدية في واشنطن والحزب الديمقراطي خصوصاً. ويتطلّب ذلك تركيزاً خاصاً ومكثفاً على قضية سد النهضة، التي يعتبرها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حساسة حالياً، أكثر من أي وقت مضى، بعد تعثر المفاوضات تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، وتفكيره مجدداً في اللجوء إلى مجلس الأمن قبل الملء الثاني للسد، المقرر الصيف المقبل. مع العلم أن الملء الثاني يكرّس تحكم إثيوبيا عملياً الكامل في إدارة السد من دون التنسيق في أي مرحلة مع مصر والسودان، في مخالفة واضحة لاتفاق المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في مارس/آذار 2015.

وبعيداً عن سد النهضة؛ كشفت المصادر أن النظام المصري تلقى نصائح جديدة من بعض النواب والسياسيين من جماعات الضغط التي تكثف مصر التعاون معها، وكذلك من المتعاملين مع شركة «براونستين هيات فاربر شريك»، بضرورة الاستعداد لاتخاذ إجراءات تعكس رغبة النظام في تحسين أوضاع حقوق الإنسان خلال الفترة المقبلة. ويتعلق ذلك في إمكانية الإفراج عن معتقلين ومحكومين من حاملي الجنسية الأميركية. وذكرت المصادر أن هناك قلقاً بشكل عام في القاهرة من هذا الصمت الرسمي الأميركي، ومن احتمال أن يكون ممهداً لعاصفة كبيرة من الضغوط. لكن على ضوء التطمينات التي قدمها بعض السياسيين في واشنطن، فإن إدارة بايدن لن تفتح كل الملفات العالقة مع النظام في وقت واحد، وأن الرئيس الأميركي لن يبادر لممارسة ضغوط تمس العلاقة الاستراتيجية بين البلدين جذرياً.

وكانت مصر قد انتهجت خطاباً انفتاحياً لكنه مشكك في الوقت عينه، منذ فوز بايدن بالرئاسة، إذ بادر السيسي إلى تهنئته، وتحدث وزير الخارجية سامح شكري بصورة إيجابية عنه في مؤتمرين صحافيين، عكس حديثه النقدي دائماً ملاحظات الحواصم الأوروبية على أوضاع حقوق الإنسان في مصر. وقال شكري في يناير/كانون الثاني الماضي، إنه «على الإدارة الأميركية الجديدة تحت رئاسة جو بايدن، أن تعتمد في تجميع معلوماتها عن مصر على عموم الشعب المصري ومختلف فئاته».

> قد تفرج مصر عن معتقلين يحملون الجنسية الأميركية

شرق غرب

ليبيا: اتفاق على فتح الطريق الساحلي

أنهت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5» التي تضم 5 ممثلين عن قوات الوفاق و5 عن قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، أمس الإثنين، اجتماعها السابع الذي بدأ يوم الخميس الماضي، بمقرها في مدينة سرت، حيث تم الاتفاق على فتح الطريق الساحلي الرابط بين المنطقتين الشرقية والغربية. وقال العميد محمد الترجمان، عضو اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة «5+5»، في تصريحات صحافية، إن الاجتماع انتهى إلى الاتفاق على البدء في الترتيبات الأخيرة لفتح الطريق الساحلي.

(العربي الجديد)

نتنياهو يتبرأ من اتهامات الفساد

نفى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (الصورة)، أمس الإثنين أمام المحكمة في القدس المحتلة التهم الموجهة إليه بالفساد والنصب والاحتيال وخيانة الأمانة العامة، مع استئناف محاكمته قبل نحو ستة أسابيع من انتخابات عامة جديدة. وقال نتنياهو أمام هيئة تضم ثلاثة قضاة في محكمة القدس المركزية: «أؤكد الإجابة المكتوبة التي قُدمت باسمي». وكان يشير إلى وثيقة قدمها محاموه للمحكمة الشهر الماضي دفعوا فيها ببراءته من تهم الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال.

(رويترز)

هدم في خربة حمصة الفوقا الفلسطينية

شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الإثنين، بتنفيذ عمليات هدم في خربة حمصة الفوقا بالأغوار الشمالية الفلسطينية، وهي المرة الرابعة التي تنفذ فيها قوات الاحتلال عمليات الهدم في غضون أسبوع. وأكد مدير مكتب «مقاومة الجدار والاستيطان»، مراد اشتيوي، لـ«العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال هدمت 9 خيام سكنية، و13 منشأة حيوانية وزراعية، وسياجاً وشوادر لأهالي في الخربة. من جهتها، قالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان «إن هدم سلطات الاحتلال خربة حمصة الفوقا، يعكس تمردها على القانون الدولي».

(العربي الجديد)

تركيا: حزب جديد لمحرّم إنجة

أعلن المرشح الرئاسي السابق في تركيا محرم إنجة، أمس الإثنين، استقالته من حزب «الشعب الجمهوري» المعارض. وأوضح إنجة في مؤتمر صحافي عقده في أنقرة، أنه قرر تأسيس حزب جديد سيعلن عنه قريباً بعد اكتمال كافة التحضيرات، موضحاً أنّ هدفه هو الحصول على الأغلبية الكافية للوصول إلى رئاسة البلاد.

(العربي الجديد)

وفاة نائب لبناني بكورونا

توفي الوزير السابق والنائب في البرلمان اللبناني جان عبيد (الصورة)، أمس الإثنين، عن عمر ناهز الـ82 عاماً بعد مضاعفات من جراء إصابته بفيروس كورونا. وكان عبيد التي تولى العديد من المناصب السياسية على مدى عقود من الأسماء التي تُطرح دائماً لمنصب رئاسة الجمهورية.

(العربي الجديد)

التصعيد ضد «جهينة»: تشديد حصار الإسلاميين مالياً في مصر

لا يمكن فصل اعتقال رجل الأعمال المصري سيف الدين صفوان ثابت، نجل مؤسس شركة الألبان العملاقة «جهينة»، عن اعتقال والده، وتشدد السلطات المصرية في تعاملها مع الشخصيات غير الموالية لها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

جاءت التحريات الجديدة من المصرف المركزي (خالد دسوقي/فرانس برس)

يمضي النظام المصري في طريق تشديد التعامل مع الشخصيات السياسية والاقتصادية غير الموالية له، وبصفة خاصة مع المصنفين منهم كإسلاميين أو موالين لتيار الإسلام السياسي. وعلى مستوى آخر، يصر النظام على زيادة التضييق بقواعد جماعة «الإخوان المسلمين» والمجموعات المنشقة عنها، بصورة متزامنة وأدوات ممنهجة. فلا يمكن فصل اعتقال رجل الأعمال سيف الدين صفوان ثابت، نجل مؤسس شركة الألبان المحلية العملاقة «جهينة» ورئيس مجلس إدارتها، والعضو المنتدب لها منذ القبض على والده قبل شهرين، عن فتح القضية المتهم فيها والده وعدد من رجال الأعمال المعروفين بـ«هواهم الإسلامي» أو بعلاقاتهم، في وقت سابق، برموز جماعة الإخوان. كما لا يمكن فصل ذلك عن صدور أول حكم نهائي بمصادرة أموال نحو 80 من القيادات العليا والوسيطة في الجماعة وأسرهم، ولا عن إجراءات أخرى كشفت عنها مصادر قضائية وقانونية لـ«العربي الجديد».

ويأتي على رأس هذه الإجراءات، ضمّ زوجات وأبناء المئات من الأشخاص المتحفظ على أموالهم منذ عام 2014 بتهمة الانتماء لجماعة «الإخوان» وتمويلها، إلى قوائم التحفظ، تمهيداً لإدراجهم على قائمة الإرهابيين. ويعني ذلك منع هؤلاء من التصرف في أموالهم، ومن السفر وتجديد جوازات السفر لمن هم خارج البلاد ووضعهم على قوائم ترقب الوصول، تمهيداً لمصادرة أموالهم، هم وذووهم.

وكشفت المصادر أن ضمّ نجل صفوان ثابت إلى قضية والده وباقي رجال الأعمال يمكن فهمه في نفس هذا السياق، ولكن على مستوى أضخم بطبيعة الحال، موضحة أن أجهزة النظام تتهم صفوان ثابت في القضية الجديدة بإخفاء أمواله الخاصة المتحفظ عليها منذ ست سنوات، والتي كانت الدولة قد استثنت منها شركة «جهينة»، مراعاة لأصحاب الأسهم من الأجانب والمصريين، والمستثمرين الكبار في الشركة من أوروبا والخليج. وعلى رأس هؤلاء، ياتي السعودي محمد الدغيم رئيس مجلس الإدارة الحالي، خصوصاً أن سهم الشركة كان ولا يزال من أنجح أسهم البورصة المصرية.

وأضافت المصادر أن التحريات الأمنية التي بنيت عليها القضية الجديدة، قدمت هذه المرة من المصرف المركزي وجهاز مكافحة غسل الأموال والإرهاب. وزعمت هذه التحريات أن صفوان ثابت استطاع إخفاء نسبة كبيرة من أمواله المتحفظ عليها في أسهم شركة «جهينة» واستثماراتها المختلفة، وأن نجله سيف الدين قد ساعده على ذلك، باعتباره عضواً منتدباً للشركة.

وأرجعت المصادر اهتمام الأجهزة المتأخر بهذا الأمر، إلى عدم استطاعتها حصد الأموال التي كانت تتصور الحصول عليها من الأملاك الخاصة بصفوان ثابت وحده، في ظلّ تداخل كبير بين أمواله وأموال الشركة، ونقل قسم كبير منها للملكية أبنائه. وجعل ذلك من العسير من وجهة نظر الأجهزة المصرية، تضييق الخناق على صفوان ونجله، والدخول إلى معترك غير معروف العواقب، قد تكون نهايته القضاء على الشركة بخروج الشركاء وتحفّظ الدولة عليها كما هو حاصل في عدد كبير من الكيانات الاقتصادية. لكن لا يوجد مما حصل ما هو بضخامة «جهينة»، أو التنازل عنها بالكامل لشركائهم، أو بيعها بالكامل لشركة أخرى تابعة للنظام، أو دفع ثابت مبلغاً ضخماً من المال على سبيل المصالحة، مع تعهدات بإدخال شركاء تابعين للنظام، أي في كلّ الأحوال القضاء على ريادة ثابت وعائلته في سوق الألبان والصناعات الغذائية في البلاد.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن ضم عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية الأخرى إلى هذه القضية، لا يعدو كونه إيهاماً للرأي العام ومحتمع الأعمال بوجود تنظيم يعمل لصالح الجماعة حالياً، أما الهدف الحقيقي فهو إحكام وضع يد الدولة على أموال ثابت تحديداً، كذروة مسار خاص من الضربات النوعية لرؤوس الأموال غير المدمجة تحت عباءة النظام.

وعقب اعتقال صفوان ثابت مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي، شنّت مواقع صحافية مملوكة للأستخبارات العامة حملة شرسة على نجله سيف الدين، اتهمته فيها بالحاق الضرر بمساهمي «جهينة»، سواءً على مستوى أداء سهم الشركة في البورصة المصرية أو أدائها المالي وحجم مبيعاتها في السوق. واعتبرت الحملة أن ذلك سيتأثر سلباً بانباء توجيه اتهامات للوالد بتمويل الإرهاب، ودفعت الحملات في اتجاه عدم صلاحية عائلة ثابت، باعتبارها وثيقة صلة المصاهرة لعائلة المرشدين السابقين لجماعة «الإخوان»، حسن الهضيبي والمأمون الهضيبي، لإدارة إحدى كبرى شركات الأغذية في مصر، زاعمةً أن قوانين سوق المال تمنع استمرارها.

كما أصدر بعض النواب الموالين للأمن الوطني تصريحات صحافية تطالب بوضع الشركة تحت الحراسة أو تحت إدارة جهات معينة من الدولة وفق الإجراءات القانونية وتطبيق قرار هيئة الرقابة المالية رقم 85 لسنة 2018. ويحظر هذا القرار عضوية مجلس إدارة شركات البورصة لأي مساهم صدرت ضده عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، أو نفذ العقوبة ومضى على تنفيذها ثلاث سنوات، أو ثبت تكرار اتهام أي منهم بارتكاب مخالفات جسيمة لقانون سوق رأس المال خلال آخر 3 سنوات، ما لم يقض ببراءته.

يذكر أنه في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قررت لجنة التحفظ على أموال الجماعات الإرهابية والإرهابيين منع رجل الأعمال محمد منصور عبد الرحمن أبو عوف، وشقيقه مصطفى، من التصرف في أموالهما وأملاكهما، والتحفظ كذلك على شركتهما «ماي واي إيجيبت لمستحضرات التجميل». وتعد هذه الشركة إحدى أكبر الشركات العاملة في السوق المصرية في هذا المجال، ومن أوائل الشركات التي عملت بنظام التسويق الاجتماعي المباشر، من خلال بيع منتجاتها بواسطة المواطنين المشتركين في برامج عضوية خاصة بالشركة مقابل هامش ربح متغير حسب نجاحهم في تسويق المنتجات، من دون عرضها لدى تجار الجملة والتجزئة. كما كانت من أوائل الشركات التي عملت على تسويق منتجاتها إلكترونياً في مصر، ولم توكل بعد إدارة الشركة لأي من الشركات الحكومية، علماً بامتلاكها ثلاثة مصانع في مصر تنتج مستحضرات التجميل والعناية الشخصية للنساء والرجال والمواد الغذائية والمنظفات ومنتجات الرعاية بالأطفال، ولها فروع أخرى في السعودية والمغرب والأردن. وبحسب موقع الشركة الرسمي، فإن ثلاثة آلاف موظف وموظفة يعملون فيها، ويشترك في برنامجها التسويقي أكثر من 150 ألف عضو. وسبق للجنة التحفظ أن أصدرت قرارات مشابهة بحق شركات كبرى أخرى، كسلسلة «سعودي» الشهيرة لتجارة الخُرْدَة في القاهرة الكبرى، المملوكة لرجل الأعمال عبد الرحمن سعودي، ومحال تجارة التكنولوجيا الشهيرة «راديو شاك، كمبيوتر شوب، موبايل شوب» المملوكة لشركة واحدة هي «دلتا أر إس» المملوكة لعدد من رجال الأعمال، أبرزهم الخبير الاقتصادي علي فهمي طلبة.

استهداف للامتدادات الاجتماعية

وصفت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، الإجراءات الجديدة بأنها «متسارعة للغاية»، مصحوبة بمنع ذوي مئات المتهمين المتحفظ على أموالهم، والمعتقلين أو المحكوم عليهم، من تقاضي مرتباتهم. ويعكس ذلك رغبة النظام في استمرار التنكيل بقواعد «الإخوان» وامتداداتهم الاجتماعية، حتى بعد مرور 7 سنوات على بدء إجراءات التحفظ، تجفيف منابع التمويل، بحجة أن المتحفظ عليهم استطاعوا تدوير الأموال وإعادة استثمارها.

الغلاف

يشوب العلاقات بين حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني المنتمي للتيار الاعتدالي، والإصلاحيين الذين اوصلوه إلى سدة الرئاسة، توتر شديد هذه الأيام، وهو ليس وليد هذه اللحظة، لكنه تفاقم

روحاني والتيار الإصلاحي

نهاية عهد الوفاق... والمحافظون رابحون من انقسام ركني الائتلاف الحاكم

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أنظار العالم والإيرانيين مركّزة هذه الأيام على أروقة البيت الأبيض لرصد ما سيصدر عن ساكنيه الجدد من تصريحات ومواقف تجاه طهران. لكن على هامش ذلك، يشهد المشهد السياسي الداخلي في إيران، تقلبات في التحالفات السياسية، قد تحدث تغييرات في موازين القوى بين المثلث الحاكم: التيار المحافظ الذي يعدّ الضلع الأقوى، والضلعين الآخرين، التيار الإصلاحي والتيار الاعتدالي. وما يزيد من أهمية تفاعلات المشهد الداخلي الإيراني هذه الأيام، هو أنّ البلاد مقبلة على الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في 18 يونيو/حزيران المقبل، وهي انتخابات حساسة للغاية، تكشف هوية المرشح الفائز فيها، عن وجهة السياسة الخارجية الإيرانية التي ينتهي صناع القرار الإيراني اتخاذها خلال السنوات المقبلة في عهد الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، الذي تنتظر إدارته أيضاً ما سيتمخض عن هذه الانتخابات. مع العلم أنّ الإصلاحيين ما زالوا في مرحلة التقييم، إذ إنه إلى الآن ليس واضحاً من سيترشح عنهم، لكن صح التعبير، وانضمام الإصلاحيين إلى منتقدي الحكومة من المحافظين، لكن من دوافع ومنطلقات مختلفة. تجدر الإشارة إلى أن التيار الاعتدالي هو تيار سياسي وسط بين الإصلاحيين والمحافظين، يتبنى خطاب «الاعتدال» و«التنمية» في السياسات الداخلية والخارجية. وكان الرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني الأب الروحي لهذا التيار، فيما يعتبر روحاني من أبرز وجوهه اليوم. وفي الخريطة السياسية الإيرانية، يعتبر التيار الاعتدالي مقرباً من الإصلاحيين ومنافساً للمحافظين. وتربط بين التيارين الإصلاحي والاعتدالي علاقات قوية، وأحياناً يصعب التمييز بين الأحزاب المنتمية إلى كل من التيارين، قبل أن تنتشر هذه العلاقات خلال السنوات الأخيرة بعد نشوب خلافات بين الإصلاحيين والحكومة. واحتدم التوتر خلال الآونة الأخيرة، ليصل إلى حدّ إنكار الرئاسة الإيرانية دور الإصلاحيين في فوز روحاني، في ولايتيه، وفق ما قال مدير مكتب الأخير، محمود واعظي، القيادي في حزب «الاعتدال والتنمية»، الذي ينحدر منه الرئيس الإيراني نفسه، أواخر الشهر الماضي.

وجاء الإنكار بعد قنبلة فجّرها الأمين العام لحزب «نداء الإيرانيين» (ندای ایرانیان) الإصلاحي، صادق خرازي، في المؤتمر السادس للحزب يوم 26 يناير/كانون الثاني الماضي. إذ قال إنّ «الرئيس المستاجَر ليس حلاً لمشاكلنا»، في إشارة إلى روحاني الذي كان للإصلاحيين دور كبير في فوزه بالرئاسة مرتين خلال عامي 2013 و2017، وذلك بعدما لم يتمكن مرشحوهم الكبار من خوض غمار السباق الرئاسي لرفض أهليتهم من قبل «مجلس صيانة الدستور» على خلفية المشاكل التي يواجهونها منذ أحداث عام 2009، التي تفجّرت احتجاجاً على نتائج الانتخابات الرئاسية التي أوصلت الرئيس المحافظ محمود أحمدي نجاد إلى ولاية ثانية.

أسباب الخلاف

روحاني وحكومته «لم يلتزما بتعهداتهما ووعودهما تجاه الإصلاحيين»، يعزو البرلماني الإصلاحي السابق، جلال جلالي زادة، إلى ذلك سبب تصاعد الخلافات بين الطرفين، قائلاً في مقابلة مع «العربي الجديد»: إنّ «روحاني لم يكن ليفوز لولا دعم الإصلاحيين له، لكن للأسف كلما مرّ الوقت، يدير روحاني ظهره أكثر للإصلاحيين ومطالبهم، ويهاجمهم مقربون منه». وعن هذه المطالب، يذكر جلالي زادة، وهو عضو المجلس المركزي لحزب «اتحاد الشعب» (اتحاد ملت) الإصلاحي، إلغاء الإقامة الجبرية المفروضة على الزعيمين الإصلاحيين، مير حسين موسوي، ومهدي كروبي، وانفتاح سياسي واجتماعي واقتصادي في البلاد، وحلّ المشاكل الدبلوماسية مع الدول الجارة والعالم، معرباً عن أسفه لعدم تنفيذ هذه المطالب. ويعتبر أنّ «الإنجاز الوحيد لروحاني كان الاتفاق النووي الذي لم يفضِ إلى نتيجة» مع العلم أنّ السلطات الإيرانية خفّفت أخيراً قيود الإقامة الجبرية على موسوي وكروبي، التي فرضت عليهما إثر احتجاجات «الحركة الخضراء» عام 2009، ضدّ نتائج الانتخابات الرئاسية، فبات بإمكانهم إجراء اتصالات ولقاءات مع مقربين منهم.

> جلالي زادة: روحاني وحكومته لم يلتزما بتعهداتهما للإصلاحيين
>
> ترى أوساط إصلاحية في محمود واعظي سبباً رئيسياً للخلافات

ويصوّب على شحّ خيارات القوى الإصلاحية، وأنه لم يكن أمامها من خيار آخر غير دعم روحاني؛ أولاً لعدم قدرتها على ترشيح قادة بارزين ينازلون المنافسين المحافظين بعد رفض أهليتهم للترشّح، وثانياً لأن تحرك عكس رؤية الإصلاحيين، حسب جلالي زادة، الذي أضاف أنّ الإصلاحيين استفاقوا اليوم من السبات، ليعرفوا مدى الخطأ الكبير الذي ارتكبوه» في دعم روحاني. لكن النّدم الذي ينتاب جلالي زادة وغيره من قادة ونشطاء إصلاحيين، لدعم روحاني في استحقاقين رئاسيين، ليس مجمعاً عليه بين جميع التيارات الإصلاحية، على الرغم من امتعاضها كافة من أداء الحكومة. فكثير من هذه التيارات يصوّب على شحّ خيارات القوى الإصلاحية، وأنه لم يكن أمامها من خيار آخر غير دعم روحاني؛ أولاً لعدم قدرتها على ترشيح قادة بارزين ينازلون المنافسين المحافظين بعد رفض أهليتهم للترشّح، وثانياً لأن تحرك عكس رؤية الإصلاحيين، حسب جلالي زادة، الذي أضاف أنّ الإصلاحيين استفاقوا اليوم من السبات، ليعرفوا مدى الخطأ الكبير الذي ارتكبوه» في دعم روحاني. لكن النّدم الذي ينتاب جلالي زادة وغيره من قادة ونشطاء إصلاحيين، لدعم روحاني في استحقاقين رئاسيين، ليس مجمعاً عليه بين جميع التيارات الإصلاحية، على الرغم من امتعاضها كافة من أداء الحكومة. فكثير من هذه التيارات لا يخفي أنه في إيران، كما هو الحال في كثير من الدول، بما فيها دول غربية، ثمة عزوف عام عن التيارات والأحزاب السياسية، بغضّ النظر عن مسمياتها وعناوينها. من جهته، يرى الرئيس الإيراني حسن روحاني، أنّ ظروف رئاسته، التي امتدت على ولايتين، «أصعب من أيام حرب الثماني سنوات» مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، محمّلاً الإدارة الأميركية وعقوباتها مسؤولية المشاكل الاقتصادية المتفاقمة.

أكثرت الرئاسة الإيرانية دور الإصلاحيين في فوز روحاني (فاطمة بهرامي/الأناضول)

أصعب من الحرب مع العراق

لا يخفي أنه في إيران، كما هو الحال في كثير من الدول، بما فيها دول غربية، ثمة عزوف عام عن التيارات والأحزاب السياسية، بغضّ النظر عن مسمياتها وعناوينها. من جهته، يرى الرئيس الإيراني حسن روحاني، أنّ ظروف رئاسته، التي امتدت على ولايتين، «أصعب من أيام حرب الثماني سنوات» مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي، محمّلاً الإدارة الأميركية وعقوباتها مسؤولية المشاكل الاقتصادية المتفاقمة.

لحلول موعد الاستحقاق الرئاسي في يونيو المقبل، وهذا ما يشير إليه جلالي زادة، بقوله إنه «كلما اقتربنا من انتخابات 2021، يزداد التباين بين روحاني والإصلاحيين». وعليه، يتوقّع جلالي زادة القطيعة بين روحاني كأحد زعامات التيار الاعتدالي، والإصلاحيين خلال الانتخابات المقبلة. ويوضح أنّ «لا روحاني سيدعم الإصلاحيين ومرشحهم المحتمل خلال هذه الانتخابات، ولا الإصلاحيين سيتبنون مرشحه»، داعياً زملاءه إلى «استخلاص العبر من التجارب المريرة السابقة».

لكن الخلافات بين الحكومة والإصلاحيين لم تنتظر الانتخابات الرئاسية المقبلة، لتظهر نتائجها السياسية، بل بدأت تترك آثارها منذ فترة على الخريطة السياسية الداخلية، كما يقول مصطفى فقيهي، المستشار الإعلامي للرئيس الإيراني الراحل هاشمي رفسنجاني، ومدير موقع «انتخاب» الإصلاحي، في حديث مع «العربي الجديد». ويشير فقيهي إلى نتائج انتخابات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) في فبراير/شباط 2020، بعد سيطرة المحافظين عليه، «وهي الانتخابات التي شهدت عزوفاً عن المشاركة». وبلغت نسبة المشاركة في تلك الانتخابات 42,57 في المائة، وهي الأدنى منذ أربعين عاماً، ليعزو فقيهي أحد أسباب هذا العزوف، إلى الخلافات بين الائتلاف الحاكم في الحكومة، فضلاً عن «عوامل أخرى مثل المشكلات الاقتصادية وحوادث وقعت خلال الولاية الثانية لروحاني، كحادث إسقاط الطائرة الأوكرانية واحتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني 2019» على رفع أسعار الوقود، و«رفض الترشحات» لمعظم من لا ينتمون للتيار المحافظ، من قبل مجلس صيانة الدستور.

وتشعر القاعدة الانتخابية للإصلاحيين أنّ الائتلاف الحاكم «مال إلى مقاربة محافظة، وأنّ ما يهمه هو حصة من السلطة والبقاء فيها»، وفق ما يقول فقيهي، متوقعاً أن ينسحب ذلك العزوف على انتخابات 2021 الرئاسية كذلك، مع تأكيده أنّ الشارع «بات يدير ظهره لهذا التحالف». وفي السياق، يتحدث فقيهي عن أسباب أخرى لابتعاد روحاني عن الإصلاحيين، وهو «عدم حاجته إلى أصواتهم» لانتهاء ولايته الثانية والأخيرة، بالإضافة إلى «تفكيره بمستقبله السياسي، إذ إنه ليس مستعداً ليفقد أياً من الجناحين؛ الشعب والسلطة».

وترى أوساط إصلاحية في مدير مكتب الرئيس الإيراني، محمود واعظي، سبباً رئيسياً في إشعال الخلافات بين قطبي التحالف الإصلاحي والاعتدالي، إذ يقول فقيهي، إنّ «سجلّ الرجل خلال السنوات الثماني الماضية مرفوض»، مضيفاً أنه «لم يتفوه بشيء أبداً دعماً لهذا الائتلاف، لكنه على العكس من ذلك نفخ في رماد الخلافات كثيراً». ويشير فقيهي إلى حضور ضعيف للإصلاحيين في حكومة روحاني، فـ«أهم ما هو من حصتهم اختيار القيادي الإصلاحي إسحاق جهانغيري نائباً أول للرئيس»، مضيفاً أنه «باعتراف الأخير، هو ليس قادراً حتى على عزل سكرتيره، والقسط الأكبر من السلطة التنفيذية بيد واعظي»، معتبراً أنّ صلاحيات الأخير «باتت حتى أكبر من تلك التي كان يمتلكها أسفنديار مشائي، نائب الرئيس السابق أحمدي نجاد، المثير للجدل. غير أنّ مدير مكتب روحاني خاطب خلال الشهر الماضي، الإصلاحيين، ردّاً على حديثهم عن «الرئيس المستأجَر»، داعياً إياهم بسخرية إلى «نظرة للوراء ليروا كيف كان وضعهم قبل هذه الحكومة، وعند أي مستوى كانت نشاطاتهم»، مشيراً إلى أنّ «الحكومة عينت زملاءهم رؤساء لمحافظات، وفي مناصب مساعدي وزراء». وعاتبهم بالقول: «إنهم بدلاً من تقديم الشكر صاروا يزايدون»، رابطاً الانتقادات الإصلاحية للحكومة بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

المحافظون رابحون

في الأثناء، فإنّ المحافظين هم الرابحون من الانقسام بين ركني الائتلاف الحاكم، إذ يقول مصطفى فقيهي، إنّ تصدّع هذا التحالف «قد يفتح الباب أمام المتشددين للوصول إلى السلطة» التنفيذية، في المقابل، فإنّ «الإصلاحيين هم الأكثر تضرراً» في الصراع مع الحكومة «الاعتدالية»، وفق فقيهي، الذي يشير إلى أنّ «النظرة الواقعية تقول إنّ الإصلاحيين غير قادرين على ترشيح شخصية بارزة، يمكنها تلبية معايير مجلس صيانة الدستور، وفي الوقت نفسه تلقى إقبالاً جماهيرياً». ويرى أنّ «الاعتداليين وضعهم أفضل ولديهم هامش أوسع للمناورة، لكن ذلك لا يعني أنه بإمكانهم الفوز وحدهم من دون دعم القاعدة الاجتماعية للإصلاحيين، فهم بحاجة إلى أصوات هذه القاعدة».

وفيما يجزم فقيهي بأنّ هذا الوضع «يعود بالنفع حتماً على المحافظين والأصوليين على المدى القصير»، يؤكد أنّ الأمر ليس كذلك على المدى البعيد «لأنه عملياً، لن يكون أمامهم منافسون في الانتخابات، وذلك يشكّل بداية مرحلة بروز الخلافات الداخلية بينهم وتصدع وحدتهم»، مستشهداً بالخلافات في عهد الرئيس الإيراني السابق المحافظ محمود أحمدي نجاد «عندما خرج من رحم الخلافات بينه وبين المحافظين، تيار الصمود وتيار آخر اعتبروه منحرفاً» ويضم حاشية نجاد.

إيران تُسقط الوساطة الفرنسية في الملف النووي

اسقطت إيران مشروع الوساطة الفرنسية مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاق النووي، مع اقتراب موعد انتهاء العمل بالبروتوكول الاضافي للاتفاق النووي في 21 فبراير/شباط الحالي

أسقط المسؤولون الإيرانيون، أمس الاثنين، اقتراح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لإجراء وساطة بين إيران والولايات المتحدة حول الاتفاق النووي، قبل أقل من أسبوعين من انتهاء العمل بالبروتوكول الإضافي في 21 فبراير/شباط الحالي. وأعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أن الاتفاق «لا يحتاج إلى وساطة، بل يحتوي على آليات لحل الخلافات»، مضيفاً أن «أوروبا هي من الأطراف المنتهكة للاتفاق النووي وعلى الدول الأوروبية العودة إلى تنفيذ تعهداتها». وقال «يمكنها لعب دور تاريخي وصحيح من خلال تنفيذ التزاماتها وتجنب السعي لتوظيف الأدوات غير الإنسانية لإدارة (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب لأن هذه السياسة فشلت». وجدّد تأكيده أن طهران ستوقف العمل بموجب البروتوكول الإضافي في حال لم ترفع العقوبات. وبحسب موقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنّ «البروتوكول الإضافي ليس اتفاقاً قائماً بذاته، بل هو بروتوكول لاتفاق ضمانات يوفر أدوات إضافية للتحقق من البرنامج النووي للدول». ويزيد البروتوكول الإضافي بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية، في الدول المرتبطة باتفاقات ضمانات شاملة. ويأتي وقف هذا البروتوكول وفق مشروع قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الذي أقره البرلمان الإيراني، مطلع ديسمبر/كانون الأول الماضي. وهو مكون من تسعة بنود، تسمح في عودة البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل الاتفاق النووي المبرم عام 2015 مع المجموعة الدولية، من خلال اتخاذ خطوات نووية لافتة. مع العلم أن إيران باشرت تطبيق «الإجراء الاستراتيجي» برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة، بل والتلويح برفعه إلى نسب أعلى بكثير «إذا استدعت الحاجة». ومن الخطوات المهمة الأخرى التي ينص القانون على تنفيذها، في حال لم ترفع العقوبات الأميركية، تدشين مصنع إنتاج اليورانيوم المعدني في أصفهان في غضون 5 أشهر من إقرار القانون البرلماني، أي في شهر يونيو/حزيران المقبل.

في غضون ذلك، واصل رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، زيارته لروسيا، بعد وصوله إليها أول من أمس الأحد. وقال في تصريحات صحافية إن التغييرات في الغرب «لن تحدث تغييراً في العلاقات الإيرانية الروسية»، وذلك في إشارة إلى فوز الرئيس الأميركي جو بايدن وتوقعات بانفراجة في الأزمة بين طهران وواشنطن. وجاء كلامه بعد تأكيد بايدن أن الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات عن إيران لإعادتها إلى الاتفاق النووي، بل عليهم العودة للاتفاق قبل رفع العقوبات. وكان قاليباف قد أعلن قبيل مغادرته طهران أن زيارته تهدف إلى توطيد العلاقات مع روسيا، واصفاً إياها بأنها «جيدة للغاية في مختلف المجالات الاقتصادية والدفاعية والأمنية والصناعية والتقنية والعلمية والجامعية».

وسلّم قاليباف رسالة من المرشد الإيراني علي خامنئي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى رئيس الدوما الروسي (البرلمان) فياشيسلاف فولودين، واصفاً إياها بـ«المهمة».

وعن الرسالة، قال مستشار رئيس البرلمان الإيراني، مهدي محمدي، عبر قناته على «تليغرام» إنها «المرة الأولى في العلاقات بين البلدين التي يرسل القائد رسالة خطية رسمية تحتوي على مضامين استراتيجية غير مسبوقة لبوتين». إلا أن زيارة قاليباف أثارت انتقادات وسجالاً في إيران بين المقربين منه والإصلاحيين ومحافظين آخرين، وذلك بعدما تم الإعلان يوم السبت الماضي، أنه سيلتقي الرئيس الروسي لتسليمه رسالة خامنئي، لكن برلمانيين أكدوا لاحقاً أن رئيس البرلمان الإيراني ألغى لقاءه مع بوتين، لعدم موافقته على البروتوكولات الخاصة المرتبطة بكورونا قبل اللقاء. ولم يتم الكشف عن هذه البروتوكولات، لكن صحيفة «همشهري» الإيرانية، ذكرت قبل أيام أنه حسب البروتوكول ينبغي أن يخضع أي مسؤول للحجر الصحي لأسبوعين قبل لقاء بوتين، لكن قاليباف لم يوافق على ذلك. وهو ما أدى إلى تأجيل الزيارة خلال الفترة الماضية، إلى أن تقرر أن يجري الفحص الخاص بكورونا في طهران ومطار موسكو قبل اللقاء مع الرئيس الروسي.

> خطيب زادة: الاتفاق يحتوي على آليات لحل الخلافات

وعزا نشطاء إصلاحيون ومحافظون من جبهة «الصمود» المقربة من الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، زيارة رئيس البرلمان لروسيا والتركيز الإعلامي الكبير عليها من قبل مقربين له، إلى دوافع انتخابية استعداداً لخوض غمار السباق الرئاسي المقبل في إيران في يونيو المقبل.

في سياق آخر، كشف السفير الروسي لدى طهران، ليفان دجاغاريان، أمس الإثنين، عن مناورات بحرية مشتركة بين إيران وروسيا والصين في مياه المحيط الهندي منتصف الشهر الحالي. وسبق للدول الثلاث أن أجرت مناورات بحرية مشتركة في مياه شمال المحيط الهندي وبحر عمان في ديسمبر/كانون الأول 2019 تحت عنوان «حزام الأمن البحري». بدورها، تزودت بحرية الحرس الثوري الإيراني في الخليج، أمس، بـ340 قارباً وسفينة هجومية قادرة على حمل أنواع الصواريخ والقذائف والإسناد البحري، في احتفال بمدينة بندر عباس المطلة على الخليج.

صابر...

قاليباف يسلّم فولودين رسالة خامنئي لبوتين (الأناضول)

اليمن: الحوثيون يردّون بالتصعيد على التهدئة الأميركية

تصطدم محاولات تهدئة الصراع اليمني بتصعيد جديد من الحوثيين، في مأرب وتجاه السعودية، في تطور جديد يعيد الأوضاع الى خانة تسعير الحرب

طهران، صنعاء ـ **العربي الجديد**

يسابق التصعيد العسكري والأمني الجهود والمساعي لتهدئة الوضع في اليمن وفتح المجال للدفع قدماً بالحل السلمي، خصوصاً من الحوثيين، الذين عادوا في الأيام الأخيرة إلى محاولة استهداف السعودية بالطائرات المسيّرة المفخخة، بالتوازي مع استئناف المعركة ضد القوات الحكومية في مأرب. هذا التصعيد يضع عوائق كبيرة في طريق أي مسعى لإنهاء الصراع اليمني، بعد مؤشرات برزت أخيراً إثر إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن وقف الدعم للسعودية في حربها في اليمن، إضافة إلى رفع الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية. لكن هذه الرسائل لم تُترجم تخفيفاً من حدة الصراع، بل على العكس، عاد التصعيد ليلف الساحة اليمنية، من دون مؤشرات على هدوء قريب. واستأنف الحوثيون هجومهم على مدينة مأرب، حيث اندلعت اشتباكات عنيفة بينهم وبين قوات الحكومة بعد توقف لأسابيع، ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى من الطرفين، بحسب مصادر تحدثت لوكالة «فرانس برس». وقال مصدر عسكري حكومي للوكالة إن الحوثيين «دفعوا بتعزيزات كبيرة» إلى مأرب. وتابع أن «المواجهات تبعد أكثر من 10 كيلومترات عن مأرب» من الجهة الغربية وأسفرت عن «مقتل نحو 20 جندياً من القوات الحكومية وجرح 28 آخرين»، مشيراً إلى سقوط قتلى أيضاً في صفوف الحوثيين. وأضاف: «صدت القوات الحكومية خمس هجمات للحوثيين من مختلف المحاور خصوصاً من الجهة الغربية» في الأربع وعشرين ساعة الماضية (أمس). وتأتي الاشتباكات بعد سقوط صاروخ الأحد على مقر قيادة المنطقة العسكرية الثالثة في مأرب، أدى إلى مقتل ثلاثة عسكريين وإصابة أربعة بجروح.

بالتوازي مع ذلك، أعلنت قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن أنها اعترضت ودمرت طائرة مُسيّرة ملغومة أطلقها الحوثيون صوب المملكة أمس الإثنين، وذلك لليوم الثاني على التوالي. وقال المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العميد الركن تركي المالكي، في بيان نشرته وسائل الإعلام السعودية، إن الهجوم كان يستهدف «الأعيان المدنية والمدنيين» في المنطقة الجنوبية. وشدد على أن التحالف سيتخذ الإجراءات اللازمة لتدمير القدرات النوعية الحوثية وفق القانون الدولي. وكانت قوات التحالف، قد أعلنت الأحد، أنها اعترضت أربع طائرات مُسيّرة ملغومة أطلقت صوب جنوب المملكة.

في المقابل، دعت بريطانيا جماعة الحوثيين إلى «إثبات الجدية» في السلام والوقف الفوري للهجمات في اليمن. ودان السفير البريطاني لدى اليمن مايكل آرون، في تغريدة عبر «تويتر»، «بشدة استهداف الحوثيين لمأرب والجوف»، مضيفاً «يجب على الحوثيين وقف هذه الهجمات على الفور، وإثبات جديتهم في السلام، من خلال دعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتن غريفيث».

كما دعت الولايات المتحدة، الحوثيين إلى الوقف الفوري لهجماتهم العسكرية على السعودية وداخل الأراضي اليمنية. وطالبت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، «الحوثيين بالوقف الفوري للهجمات التي تطاول المدنيين داخل السعودية، والهجمات العسكرية داخل اليمن، والتي تشكل تهديداً لجهود السلام». وأختتمت بالقول: «حان الوقت الآن لإيجاد نهاية لهذا الصراع».

وتأتي هذه التطورات العسكرية في وقت تتحرك فيه إدارة بايدن باتجاه التراجع عن الاستراتيجية التي اعتمدها الرئيس السابق دونالد ترامب بشأن اليمن، إذ أوقفت الدعم العسكري للسعودية، بالإضافة إلى بدء خطوات لشطب جماعة «أنصار الله» (الحوثيين) من قائمة الإرهاب. وكان وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، قد اعتبر الأحد، أن إلغاء التصنيف الأميركي «سيساهم في تعقيد الأزمة اليمنية وإطالة أمد الانقلاب».

وفي رسالة سلبية أخرى، بدأت محكمة خاضعة لجماعة الحوثيين في صنعاء، أمس الإثنين، محاكمة 6 يمنيين بتهمة «التجسس لصالح جهاز المخابرات البريطانية» على الأراضي اليمنية. وذكرت المحكمة الجزائية الابتدائية (أمن الدولة)، أن 6 من ضباط جهاز الاستخبارات البريطاني، عملوا بشكل مباشر لكسب وتجنيد وتأهيل وتدريب عدد من الجواسيس في مختلف المحافظات اليمنية، وفقاً لوكالة «سبأ» التابعة للحوثيين. وبحسب الوكالة، باشر جهاز الاستخبارات البريطاني أعمال التجسس والتخريب، باستخدام العناصر الستة، ومن خلالهم، بعد أن زودهم بوسائل الاتصال والتواصل والأجهزة والبرامج والتطبيقات الفنية المتطورة في مجال الرصد والتعقب وتحديد المواقع وتأكيد ورفع المعلومات والإحداثيات. وزعمت المحكمة، أن جهاز المخابرات البريطاني، قام بتدريب العناصر الستة على استخدام تلك الوسائل التي نفذوا من خلالها نشاطهم التجسسي والتخريبي في عدد من محافظات الجمهورية اليمنية منها العاصمة صنعاء ومحافظات عمران وصعدة والجوف ومأرب والمهرة وحضرموت. وأوردت الوكالة أسماء العناصر الستة، وهم عرفات قاسم عبدالله الحاشدي، علي محمد عبدالله الجعماني، باسم علي علي الخروجه، سليم عبدالله يحيى حبيش، أيمن مجاهد قايد حريش، ومحمد شرف قايد حريش.

> اعترضت السعودية خمس طائرات مفخخة يومي الأحد والإثنين

عادت المواجهات الى مأرب (عبدالله الفادحي/فرانس برس)

مقابل كل هذا التصعيد، كان المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، يتحرك باتجاه طهران، والتقى أمس وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، وبحث معه الأزمة اليمنية وسبل التوصل إلى حل لها. وبحسب بيان للخارجية الإيرانية، اطلعت عليه «العربي الجديد»، فإن ظريف أكد خلال اللقاء أن «السبيل الوحيد لحل الأزمة اليمنية هو الحل السياسي وليس الحرب»، معلناً عن استعداد بلاده «لدعم جهود مؤثرة للأمم المتحدة لأجل حل الأزمة بالنظر إلى الظروف الصعبة التي خلقتها الحرب والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب اليمني».

من جهته، قال غريفيث إن «الإطلاع على موقف إيران حول استتباب السلام والهدوء في اليمن يحظى بأهمية»، مقدماً شرحاً عن رؤية الأمم المتحدة بشأن حل الصراع عبر وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الاقتصادية وإطلاق الحوار السياسي. ووصل الموفد الأممي إلى اليمن الأحد إلى العاصمة الإيرانية في زيارة ضمن «الجهود الدبلوماسية» التي يبذلها «للتوصل إلى حلّ سياسي للنزاع» المستمر منذ أكثر من ستة أعوام، وفق مكتبه.

يحاكم مجلس الشيوخ الأميركي، مساء اليوم الثلاثاء، الرئيس السابق دونالد ترامب، في قضية اقتحام الكونغرس في 6 يناير/كانون الثاني الماضي. وعلى الرغم من صعوبة عزل ترامب، إلا أنها ستكون من أبرز الأحداث الأميركية منذ عقود

محاكمة ترامب اليوم

حظوظ ضئيلة لعزل الرئيس السابق في مجلس الشيوخ

تبدأ اليوم الثلاثاء محاكمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في مجلس الشيوخ، على خلفية تحريض أنصاره على اقتحام الكونغرس في مبنى «كابيتول هيل» في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، في آخر محاولاته لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية، التي أفضت إلى فوز الديمقراطي جو بايدن في 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وكما كان طيلة سنواته الأربع في البيت الأبيض عنواناً لكل شيء غير مسبوق في التاريخ الأميركي، سيكون ترامب الرئيس الأول الذي يُحاكم مرتين أثناء ولايته، وخارجها، والرئيس السابق الأول الذي يسعى المشرّعون لمنعه من الترشح لولاية جديدة مستقبلاً، كما يطمح. وعلى الرغم من انزوائه في منتجع مارالاغو في فلوريدا، إلا أن الرئيس الـ45 للولايات المتحدة، ما زال يتمتع بقاعدة جمهورية صلبة، قد تؤثر على خيارات الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ اليوم.

وبعد إعلانه هذا، عاد مجدداً إلى رافنسبرغر، فاتصل به، طالباً منه «العثور على مزيد من الأصوات لقلب النتيجة». وقال «أريد فقط بان يتم إيجاد 11780 صوتاً»، أي أكثر بصوت واحد من فارق الأصوات لبايدن. لم يلبّ رافنسبرغر طلب ترامب، لاستحالته قانونياً وانتخابياً. حينها، صوّب الرئيس السابق أنظاره نحو نائبه مايك بنس، الرصاصة الأخيرة في جعبة ترامب قضائياً وتشريعياً، لدعاه إلى رفض تثبيت فوز بايدن. لكن بنس ردّ بالقول: «حكمي المدروس هو أن قسمي بدعم الدستور والدفاع عنه يمنعني من المطالبة بسلطة أحادية، لتحديد أي من الأصوات الانتخابية يجب احتسابها وأيها لا ينبغي احتسابها».

وتزامن رفض بنس، مع بدء مسيرة أنصار ترامب نحو «كابيتول هيل». وساهم الرئيس السابق في تحريضه المتظاهرين المبنى، «قاتلوا لأجلي، قاتلوا قتال الجحيم». فاقتحمت مجموعة من المتظاهرين المبنى، ما دفع النواب وبنس إلى الفرار خوفاً على حياتهم. ولقي خمسة أشخاص، بينهم شرطي، حتفهم في أعمال العنف. وتأخرت جلسة انعقاد الكونغرس لتثبيت فوز بايدن، فاجأته بمنح أصواتها لبايدن. ودعا إلى إعادة فرز الأصوات في الولاية، بإشراف وزير شؤون جورجيا، الجمهوري، براد رافنسبرغر. وتمّ تأكيد فوز بايدن بعد فرز يدوي للأصوات. لكن ترامب لم يتقبّل النتيجة، فدعا إلى فرز آخر، أظهرت نتيجته في 7 ديسمبر/كانون الأول الماضي، فوز بايدن بفارق بلغ 11779 صوتاً. وعلى عكس جميع الرؤساء السابقين، رفض ترامب الاعتراف بهزيمته، تحديداً مع تثبيت المجمع الانتخابي فوز بايدن في 14 ديسمبر الماضي. وباشر التمهيد لخطوة ميدانية، عبر سلسلة تغريدات على «تويتر»، في 19 ديسمبر الماضي، داعياً أنصاره إلى المجيء إلى واشنطن في 6 يناير الماضي، تاريخ تثبيت الكونغرس نتيجة الرئاسيات رسمياً. وتوجّه ترامب إلى جمهوره بتغريدة كتب فيها: «كونوا هناك، سنكون (التظاهرة) صاخبة!».

مجلس النواب نانسي بيلوسي، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي عبر منصات «تويتر» و«فيسبوك» و«إنستغرام»، التي حجبت حسابات ترامب، فضلاً عن وسائل الإعلام المنددة باقتحام الكونغرس. وفي 13 يناير الماضي، حكم مجلس النواب بالعزل على ترامب بتهمة التحريض على التمرّد، وصوّت عشرة جمهوريين مع الديمقراطيين دعماً للخطوة. ثم انتقلت المحاكمة المفترض أن تبدأ اليوم في مجلس الشيوخ، وتحتاج إدانة ترامب إلى أصوات أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، ما يعني أنه سيتعيّن على 17 جمهورياً الانشقاق عن صفوف باقي أعضاء الحزب والانضمام إلى جميع الديمقراطيين البالغ عددهم 50 سناتوراً، في سيناريو يبدو شبه مستحيل في الوقت الراهن.

ويتحصّن الديمقراطيون بعبارة «محاولة انقلاب على أبدي إرهابيين من الداخل» للضغط على مجلس الشيوخ، واصفين اقتحام الكونغرس بأنه «أخطر هجوم على الديمقراطية الأميركية منذ الحرب الأهلية (1861 . 1865)». ويسعى الديمقراطيون عبر المحاكمة إلى منع ترامب من تولي أي منصب فيدرالي في المستقبل، في حال توصّلوا إلى إدانة في مجلس الشيوخ. ويتمسك هؤلاء بتغطية شبكات الإعلام العالمية الهجوم على «كابيتول هيل» بشكل مباشر، معزّزة بآلاف الصور والتسجيلات المصوّرة عن الوقائع، بينها ما أظهر بعض المشاركين وهم يصرّون على أن ترامب «يريدنا هنا». ويشير معارضو ترامب إلى أنه أدى دوراً في الهجوم عبر انتهاك قسمه وتحريض أنصاره. وتكشف مذكرة تلخّص مرافعات الديمقراطيين النبرة التي سيعتمدونها، إذ اتّهموا ترامب بأنه أعد لوضع متفجر واشعله، ثم سعى لتحقيق مكاسب شخصية من الفوضى التي نجمت عن ذلك. كما يشيرون إلى نيّتهم استخدام العديد من تصريحات ترامب العلنية ضده، بما فيها الخطاب الذي أدلى به في 6 يناير قبيل الاعتداء أمام حشد من أنصاره قرب البيت الأبيض، حيث دعاهم إلى «إظهار قوّتهم». وقال ترامب حينها «لن تستعيدوا بلدنا قط إذا كنتم ضعفاء»، داعياً إياهم إلى «القتال بشراسة»، لينطلق بعدها حشد من مناصريه باتّجاه مقر الكونغرس.

أما محامو الدفاع عنه فيركزون على نقطتين هما أن المحاكمة «صورية»، إذ لا يمكن إزاحة ترامب من منصب لم يعد فيه، وأن الهدف من خطابه كان التشكيك في نتائج الانتخابات، بينما لا تندرج تصريحاته في 6 يناير إلا في إطار حرية التعبير التي يحميها الدستور. في السياق، يستعير السناتور الجمهوري بيل كاسيدي، في حديث لشبكة «أن بي سي» الأميركية، بأيام الاتحاد السوفييتي (1917 ، 1991)، مشيراً إلى أنه «لو حصل هذا الأمر في الاتحاد السوفييتي، لكان وصف بأنه محاكمة صورية». ويمكن أن تمكّن هذه المقاربة، أي أن ترامب بات مواطناً عادياً لا رئيساً في البيت الأبيض، فريق الدفاع عنه وأعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين من تجنّب الدفاع عن التغريدات والإنتقادات اللاذعة الصادرة عن ترامب قبيل أعمال العنف، والتركيز على أن من يحاكم هو «مواطن عادي». لكن هؤلاء يصطدمون بتصلّب بيلوسي، التي شكّلت فريقاً من تسعة ديمقراطيين لإدارة إجراءات العزل وتوجيه التهم لترامب، وتصرّ على ضرورة إجراء المحاكمة، معتبرة أن الفشل في إدانته سيضر بالديمقراطية الأميركية. حتى أنها اعتبرت، يوم الخميس الماضي، أنه «سنرى ما إذا سيكون مجلس الشيوخ شجاعاً أو جباناً».

وفي حين لم تتّضح بعد معالم المحاكمة، يرفض فريق الرئيس السابق دعوة الديمقراطيين له للإدلاء بشهادته. من جهتهم، لا يرغب الجمهوريون الذين يبدو أنهم منقسمون حيال مستقبل الحزب، في مناقشة مسألة المحاكمة المثيرة للجدل طويلاً. وفي أحدث مؤشر إلى الانقسام، دان فرع ولاية وايومينغ في الحزب الجمهوري، يوم السبت الماضي، النائبة ليز تشيني، ابنة نائب الرئيس الأسبق ديك تشيني، التي تعد ثالث أرفع شخصية حزبية في مجلس النواب بسبب تأييدها عزل ترامب، وطالب باستقالتها. ويفضّل العديد من الديمقراطيين طي الصفحة سريعاً لإفساح المجال أمام الكونغرس لإقرار مقترحات لبايدن تحظى بأولوية، على غرار خطة إنقاذ اقتصادي ضخمة لمواجهة تداعيات كورونا.

وعلى الرغم من احتمال نجاته من المحاكمة، إلا أن ترامب سيخسر الكثير. وفي حين لا يزال ترامب يتمتّع بتأييد قوي في صفوف قاعدته الانتخابية، قد يكون الهجوم خفّض شعبيته، وهو أمر لا يصب في مصلحة الرئيس السابق البالغ 74 عاماً والذي تروّج له فكرة الترشّح مجدداً للرئاسة في 2024. وأظهر استطلاع جديد أجراه مركز «إيبسوس» بالتعاون مع شبكة «إيه بي سي» الإخبارية، أن التأييد الشعبي لإدانة ترامب أقوى هذه المرة مما كان عليه خلال محاكمته الأولى. وخلص الاستطلاع إلى تأييد 56 في المائة من الأميركيين لإدانته، مقابل معارضة 43 في المائة.

من جهتهم، يواصل المدّعون الفيدراليون مطاردة مقتحمي «كابيتول هيل»، ومنهم جيسيكا ماري واتكينز، التي بدأت التحضير للاقتحام بعد فترة قصيرة من خسارة ترامب، عبر تشكيلها مليشيا، وبدئها تجنيد العشرات. ويكشف المدّعون عن رسالة وجّهتها واتكينز إلى أحد المشاركين معها، في 20 ديسمبر الماضي، ومفادها أن «ترامب يريد أن يسمع جميع الوطنيين»، إلى «كابيتول هيل». سيركّز المدّعون على دوافع واتكينز وغيرها، تحديداً لحظة مباشرتهم التخطيط للاقتحام.

وسيفتح المدّعون ملف أحد مؤسسي «كيو أنون» في بيتسبرغ، كنساس، كينيث غرايسون، الذي وجّه رسالة إلى صديق له، جاء فيها: «سأكون هناك من أجل حضور أعظم احتفال، حين يقلب بنس نتيجة الانتخابات في مجلس الشيوخ، أو في حال طلب منا ترامب اقتحام العاصمة». واتّهم غرايسون بالتعدي على مبنى «كابيتول هيل» ووجهت إليه تهم خمس جنايات.

(العربي الجديد، فرانس برس)

الزوم ترامب في منتجعه في فلوريدا (فرانس برس)

الديمقراطيون: الاقتحام محاولة انقلاب على أيدي إرهابيين

من الصعب انشقاق 17 جمهورياً في مجلس الشيوخ لعزل ترامب

متابعة

خشية من تكرار القمع الدموي
احتجاجات ميانمار تتوسع

تتوسع الاحتجاجات في ميانمار ردّاً على الانقلاب العسكري ضد حكومة أونغ سان سو تشي، فيما هدّد الجيش للمرة الأولى بالرد

تتضاعف أعداد المحتجين في ميانمار، جنوب شرقي آسيا، منذ يوم السبت الماضي، كما باتت التظاهرات تتخذ شكلاً أكثر تنظيماً، رداً على الانقلاب الذي نفّذه الجيش، واسع النفوذ في هذا البلد، الأسبوع الماضي، ضد حكومة أونغ سان سو تشي، وحزبها «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية». وبعد ما بدا أنه فتور شعبي في الرد على الانقلاب، شارك عشرات الآلاف من المحتجين، على مدى اليومين الماضيين، في تظاهرات خرجت في أنحاء ميانمار، رفضاً لانقلاب. في موازاة ذلك، هدّد القادة العسكريون بالرد، للمرة الأولى، وهو ما يمكن أن يحول الأزمة إلى مواجهة دموية. وكانت السلطات العسكرية الجديدة قد أوقفت خدمة الإنترنت في البلاد، الأسبوع الماضي، لمنع تنظيم الاحتجاجات قبل أن تعبدها جزئياً. وشوهد رتل من الشاحنات العسكرية أول من أمس أثناء دخوله إلى العاصمة السابقة يانغون المركز الرئيسي للتظاهرات. وتزايدت الدعوات للانضمام إلى الاحتجاجات ودعم حملة عصيان مدني، كما أصبحت أكثر تنظيماً، منذ انقلاب الأسبوع الماضي، الذي أثار أيضاً تنديداً دولياً واسعاً. وأوضحت المرصدة أي ميسان، في مدينة يانغون، لوكالة «رويترز»، إن «العاملين في قطاع الصحة يقودون هذه الحملة لحث جميع الموظفين الحكوميين على الانضمام (لحركة العصيان المدني)». وفي هذه المدينة، تصدرت مجموعة من الاحتجاجات مع العمال والطلاب، رافعين أعلاماً بوذية ولافتات ترمز إلى حزب سو تشي، الذي حقق فوزاً ساحقاً في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. من جهتها، أطلقت الشرطة في العاصمة نايبيداو لفترة وجيزة دفقات من مدفع مياه نحو مجموعة من المحتجين. وشارك الآلاف في مسيرتين بمدينة داوي الساحلية جنوب شرقي البلاد، وفي عاصمة ولاية كاتشين في أقصى الشمال. وتعكس الحشود الكبيرة رفض مجموعات عرقية مختلفة للحكم العسكري، حتى أولئك الذين كانوا ينتقدون سو تشي ويتهمون حكومتها بإهمال الأقليات. وكُتب على لافتات: «أفرجوا عن زعمائنا، احترموا أصواتنا، ارفضوا الانقلاب العسكري». وإلى جانب احتجاجات الشوارع، انطلقت حملة عصيان مدني بدءاً بالأطباء، ثم انضم إليها بعض المدرسين وغيرهم من الموظفين الحكوميين. ونقلت «رويترز»، عن الناشط مين كو ناين، الذي شارك في تظاهرات عام 1988 التي أدت إلى سقوط نجم سو تشي، مطالبته «جميع العاملين بالحكومة في كل الإدارات بعدم الذهاب للعمل» اعتباراً من يوم أمس.

ولا تزال الاحتجاجات سلمية إلى الآن، على عكس القمع الدموي الذي شهدته احتجاجات سابقة واسعة النطاق في عامي 1988 و2007. وتعد الاحتجاجات الحالية الأكبر منذ «ثورة الزعفران» في 2007، والتي قادها الرهبان البوذيون، وأدت دوراً في دفع عملية الانتقال السياسي في ميانمار. وكانت البلاد قد عانت من قمع دموي نفّذه الجيش في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2007، حين خرج ناشطون ورهبان احتجاجاً خصوصاً على سوء إدارة العسكر للوضع الاقتصادي. كما قتل العشرات من الناشطين ممن يعرفون بـ«جيل 88» الطلابي، في تظاهرات في العام 1988، ضد الطغمة العسكرية الحاكمة منذ عقود.

انطلقت حملة عصيان مدني إلى جانب الاحتجاجات

هدّد الجيش باتخاذ خطوات لـ«منع الاضطرابات»

من جهتهم، هَدد قادة الانقلاب في ميانمار، أمس، باتخاذ «خطوات» ضد المحتجين لم يتم إيضاح ماهيتها. وذكرت قناة «أم آر تي» التابعة للدولة، أنه «ينبغي اتخاذ خطوات بالتوافق مع القانون ضد المخالفات التي تتسبب باضطراب وتمنع وتدمّر استقرار الدولة والأمن العام وسيادة القانون»، في رسالة أعاد نشرها العسكريون على مواقع التواصل الاجتماعي. ويعد هذا التحذير الأول الذي تطلقه السلطات منذ بدء التظاهرات السبت الماضي، ويرفع منسوب خطر حدوث عملية قمع. وقال توم فيلار من مجموعة برلمانيي آسيان (رابطة جنوب شرق آسيا) لحقوق الإنسان، لـ«فرانس برس»: «ندرك جميعاً ما يقدر عليه الجيش: فظائع جماعية وقتل مدنيين وإخفاء قسري وتعذيب وتوقيفات تعسفية».

دولياً، طلبت بريطانيا والاتحاد الأوروبي و19 عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أمس، اجتماعاً طارئاً لمناقشة الوضع في ميانمار بعد الانقلاب. واعتبرت بريطانيا أن الطلب «ردّ على حال الطوارئ المفروضة في ميانمار، والاعتقال التعسفي للمسؤولين السياسيين المنتخبين ديمقراطياً». وكانت الأمم المتحدة قد دعت قبل أيام إلى الإفراج عن جميع المعتقلين، لكنها لم تتمكن من إدانة الانقلاب رسمياً بسبب معارضة الصين وروسيا. وانضم باباً الفاتيكان فرنسيس، أمس، إلى الجهات الدولية الداعية للإفراج «السريع» عن المسؤولين السياسيين المحتجزين في هذا البلد، معتبراً أن ذلك سيشكل «علامة تشجيع على إجراء حوار صادق لما فيه خير البلاد». وكان الجيش في ميانمار قد أنهى في الأول من فبراير/ شباط الحالي، مساراً ديمقراطياً هشاً بلغ عمره عشر سنوات، وأعلن حال الطوارئ لمدة عام، معتقلاً أونغ سان سو تشي وقادة آخرين في حزبها. ومذاك أوقف أكثر من 150 شخصاً، هم نواب ومسؤولون محليون وناشطون، لا يزالون قيد الاعتقال.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

خرجت الاحتجاجات في جميع المدن تقريبا (Getty)

شرق غرب

الجزائر: فتح تحقيق بانتهاكات مركز «عنتر»

طلبت السلطات القضائية في الجزائر، أمس الإثنين، فتح تحقيق في وقائع تعذيب داخل «مركز عنتر» التابع للاستخبارات في العاصمة، وذلك نتيجة الضغوط الحقوقية التي أثارتها إفادة الناشط وليد نقيش، والذي كان معتقلاً، حول تعذيب تعرض له داخل المركز. وأمرت النيابة العامة لدى مجلس قضاء الجزائر وكيل الجمهورية لدى محكمة بئر مراد رايس، بـ«فتح تحقيق ابتدائي» في القضية.

(العربي الجديد)

العراق: إجراءات لضبط الحدود مع سورية

كشف قائد القوات البرّية العراقية، الفريق الركن قاسم محمد صالح، أمس الإثنين، عن جهود على الحدود بين العراق وسورية، تهدف إلى ضبط الأمن للحد من تحركات تنظيم «داعش». وأوضح صالح أنّ الجهود تنصب على تطوير قدرات القوات المشتركة الموجودة على الحدود مع سورية، وإنشاء خنادق لعرقلة الحركة، ووضع أسلاك شائكة، وتكثيف المراقبة الإلكترونية. كما تحدث ضابط آخر لم يكشف اسمه، لـ«العربي الجديد»، عن تركيز على تفعيل الجهد الاستخباري.

(العربي الجديد)

جاووش أوغلو يبدأ جولة خليجية اليوم

يبدأ وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو (الصورة)، اليوم الثلاثاء، جولة خليجية تشمل 3 دول، هي الكويت وعمان وقطر. وقالت وزارة الخارجية التركية، أمس، إن جولة جاووش أوغلو ستستمر حتى 11 فبراير/ شباط الحالي، وسيلتقي خلالها نظراءه في الدول الثلاث ومسؤولين آخرين، موضحة أن المواضيع التي ستبحث هي «العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

(العربي الجديد)

الصومال: المعارضة تدعو لتشكيل مجلس انتقالي

أعلن قادة المعارضة في الصومال، أول من أمس الأحد، توقفهم عن الاعتراف بالرئيس محمد عبد الله فرماجو، مع انتهاء مدة ولايته، أمس الإثنين، من دون تنظيم انتخابات جديدة. وأفاد «اتحاد المرشحين للانتخابات الرئاسية»، بأن الاتحاد «لن يقبل بأي من أشكال تمديد الولاية عبر الضغط»، مطالباً بتشكيل مجلس وطني انتقالي يضم رئيسي مجلسي البرلمان وقادة محليين ومجموعات من المجتمع المدني لقيادة البلاد حتى الانتخابات.

(العربي الجديد)

أميركا تعود لمجلس حقوق الإنسان

أعلنت الولايات المتحدة، أمس الإثنين، عودتها بصفة مراقب إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مع سعيها لإصلاحه. وكانت إدارة دونالد ترامب قد انسحبت من عضوية المجلس، منتهمة إياه بالانحياز ضد إسرائيل. وأكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس، التزام إدارة الرئيس جو بايدن بسياسة خارجية تركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان، واصفاً في الوقت ذاته المجلس بـ«الكيان المعيب لترهيب واعتقال معارضيها في المناطق ذات الأغلبية العربية التي تسيطر عليها، بحجة محاربة «داعش».

رصد

أزمة حكم في هايتي: «محاولة انقلاب» ضد الرئيس؟

وصل التوتر السياسي في هايتي، أول من أمس الأحد، إلى ذروته، مع تسمية أحزاب المعارضة قادتاً انقلابياً في مواجهة الرئيس جوفينيل موييز، وذلك بعد ساعات من إعلان الحكومة عن إحباط محاولة انقلاب ضد الأخير. ويزيد هذا التطور من الغموض وحالة عدم اليقين السياسي في هذا البلد المأزوم الواقع في منطقة الكاريبي، ويفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الصراع بين الرئيس المطعون في شرعيته من قبل القضاء، والمتمسك بالبقاء في منصبه حتى 7 فبراير/ شباط عام 2022، والمعارضة التي تقول إن ولاية موييز انتهت أول من أمس، الأحد.

وفي مقطع فيديو اطلعت عليه وكالة «فرانس برس»، ظهر القاضي جوزيف ميسين جان-لويس (72 عاماً)، وهو عضو في محكمة الاستئناف منذ 2011، يلقي خطاباً مقتضباً يعلن فيه «قبول خيار المعارضة والمجتمع المدني للتمكن من خدمة بلده كرئيس مؤقت للمرحلة الانتقالية». وليل الأحد الاثنين، أوضح السيناتور السابق والمعارض يوري لاتورتو أن الفترة الانتقالية ستكون لمدة 24 شهراً. وأضاف أن «خريطة الطريق وُضعت لعامين مع تنظيم مؤتمر وطني وصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات».

يأتي ذلك بعدما كان وزير العدل في هايتي روكفيلر فانسان قد أعلن في مؤتمر صحافي، أول من أمس الأحد، إحباط «محاولة انقلاب» ضدّ موييز. وأوضح أنّ قاضياً في محكمة التمييز (جان-لويس) متورط في «محاولة الانقلاب» وكذلك مقتشة عامة في الشرطة الوطنية. من جهته، ذكر رئيس الوزراء جوزف جوف، أنه تم إلقاء 23 شخصاً على صلة بالانقلاب. وأوضح أنّ مدبري محاولة الانقلاب «اتصلوا بمسؤولين كبار في شرطة القصر الوطني كانت مهمتهم اعتقال الرئيس، وتسهيل تنصيب رئيس موقت مهمته إنجاز العملية الانتقالية». وأضاف أنه تمت مصادرة وثائق، من بينها خطاب كان القاضي ينوي إلقاءه ليصبح الرئيس الموقت الجديد. وأعلن موييز لاحقاً أن مدبري محاولة الانقلاب كانوا ينوون قتله. وقال: «أشكر المسؤول عن أمني في القصر. كان حلم هؤلاء الناس اغتيالي. أحبطت هذه الخطة».

وفي وقت سابق، الأحد، أشتبك متظاهرون مناهضون للحكومة في العاصمة بور أو برنس مع الشرطة التي ردت بإطلاق الغاز المسيل للدموع. وشهدت بلدات أخرى احتجاجات في الشوارع ضد موييز.

ويؤكد موييز أنّ ولايته الرئاسية تستمر حتى 7 فبراير 2022. لكن المعارضة وقسماً كبيراً من السكان يعترضون، معتبرين أنّ ولايته البالغة خمسة أعوام انتهى قبل عام من هذا الموعد. ونشأ هذا الخلاف بعدما انتُخب موييز في اقتراع عام 2016، لكن الانتخابات الفوضوية أجبرت قادة البلاد على تعيين رئيس مؤقت لمدة عام واحد، حتى أدى موييز اليمين في عام 2017. وتولى المجلس الأعلى للسلطة القضائية في هايتي قد أعلن، صباح الأحد، انتهاء ولاية موييز.

ويبدو أن موييز يحظى بدعم إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن. إذ صرح نيد برايس، المتحدث باسم الخارجية الأميركية، الجمعة، بأن الرئيس المنتخب الجديد يجب أن يخلف موييز عندما تنتهي ولايته في فبراير 2022. ورداً على ذلك، دعت المعارضة في هايتي أميركا إلى احترام سيادة البلاد.

ويحكم موييز حالياً بموجب مراسيم بعد حل البرلمان في يناير/ كانون الثاني 2020، لعدم إجراء انتخابات تشريعية، وهو ما يزيد من عدم ثقة السكان. كما يخطط لإجراء استفتاء دستوري في إبريل/ نيسان المقبل يقول منتقدوه إنه قد يمنحه المزيد من السلطة.

ولهايتي تاريخ من عدم الاستقرار، ولشدة ما شهدته من اضطرابات سياسية على مر تاريخها، فقد غيرت علمها تسع مرات. ومنذ تأسيس الدولة رسمياً عام 1804، شهدت هايتي، المستعمرة الفرنسية السابقة، سلسلة من الحروب والانقلابات المتتالية. وفي عام 1915، احتلت الولايات المتحدة البلاد وبقيت هناك حتى عام 1934. لتعيش الدولة بعد ذلك تحت الحكم الديكتاتوري مع انتخاب فرنسوا دوفاليه رئيساً في 1957 والذي احتفظ بالسلطة حتى وفاته عام 1971. وتواصل الحكم الديكتاتوري والعنف تحت قيادة جون كلود دوفاليه الذي خلف والده على رأس السلطة، إلى أن هرب من البلاد عام 1986. لكن لم تنجح هايتي بعدها في التوجه إلى الديمقراطية، إذ تعاقبت فيها الأنظمة العسكرية، حتى عام 1990، حين انتخب القس الثوري جان برتران أريستيد رئيساً للبلاد، قبل أن تتم الإطاحة به من قبل العسكر عام 1991. وبعد أزمة عنيفة اجتاحت البلاد وتدخّل الولايات المتحدة أعيد أريستيد إلى السلطة عام 1994. وفي عام 1996 خلفه رينيه برفيال في أول انتقال سلمي للسلطة منذ أن استقلت هايتي، ثم عاد أريستيد إلى الحكم مرة ثانية عام 2001 حتى عام 2004، عندما اضطر للاستقالة والهروب إثر تمرد مسلح، ليتم بعد ذلك تنظيم انتخابات جديدة تحت إشراف بعثة أنشأتها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ليعود بموجب هذه الانتخابات برفيال إلى الحكم في عام 2006 إثر انتخابات ديمقراطية. ثمّ وصل بعد ذلك ميشيل مارتيلي إلى الرئاسة عام 2011، والذي انتهت ولايته عام 2016، لكن الانتخابات الفوضوية التي أجريت لاختيار خلف له، أجبرت قادة البلاد على تعيين رئيس مؤقت لمدة عام واحد هو جوسلير برفير، حتى أدى موييز اليمين في عام 2017.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

خلال تظاهرة في العاصمة بور او برنس للمطالبة بتنحي موييز (فاليري بيرسوبك/فرانس برس)

تقرير

مواجهة «داعش» في البادية: لكل طرف أهدافه

تثير الحملات العسكرية المستمرة ضد تنظيم «داعش» في البادية السورية، والتي يشنها أكثر من طرف كل فترة، شكوكاً حول حقيقتها ومدى جديتها

عدنان أحمد

على الرغم من الحملات العسكرية والأمنية المستمرة ضد تنظيم «داعش» في البادية السورية والتي تشارك فيها أطراف عدة، إلا أن التنظيم يواصل شنّ هجمات على نحو لافت، ما يلقي بظلال من الشك حول حقيقة هذه الحملات، ومدى جديتها، وهل تستهدف فعلاً القضاء على التنظيم، أم أن لها أهدافاً أخرى، خاصة بكل طرف؟ وفي آخر الهجمات، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الإثنين أن 26 عنصراً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها قُتلوا أمس في كمين لتنظيم «داعش» في بادية مدينة الميادين في ريف دير الزور الشرقي. كما قُتل 11 عنصراً من التنظيم، وفق المرصد، الذي أشار إلى أن قوات النظام أرسلت تعزيزات عسكرية إلى منطقة الاشتباكات.

وفي الأيام الأخيرة، بدأت قوات النظام حملة عسكرية جديدة ضد «داعش» في البادية السورية، مدعومة بطيران حربي وأخرى مدعومة من إيران، إضافة إلى الطيران الحربي الروسي. ووصفت مصادر النظام، كما نقلت وسائل إعلام مقربة منه، تلك الحملة بأنها «محدودة» وتستهدف تمشيط مناطق البادية التي تربط محافظات دير الزور وحمص وحماة والرقة، خصوصاً في بادية دير الزور المتاخمة لحقل التيم النفطي، بهدف رفع مستوى حماية طريق دير الزور - دمشق بشكل أساسي، بعد الهجمات الأخيرة للتنظيم على قوافل وحافلات تقل عناصر النظام.

ويرد النظام، ومعه روسيا، اتهامات للقوات الأميركية الموجودة في سورية، بتسهيل تنقّل عناصر التنظيم، ودفعهم لمهاجمة قواته ومواقع الميليشيات الإيرانية. وتحدثت وسائل إعلام موالية للنظام عن استخدام عناصر «داعش» مناطق قريبة من القاعدة الأميركية في «التنف» ومنطقة 55 كلم، لشنّ هجماتهم الأخيرة على طريق دير الزور دمشق. ووفق تلك الوسائل، يسعى الأميركيون إلى استغلال نشاط خلايا التنظيم لتعطيل الطريق الذي يربط دمشق ببغداد عبر بادية دير الزور ومعبر البوكمال، في محاولة لقطع أي تواصل عسكري وميداني بين البلدين. كما يتهم النظام الولايات المتحدة بالسماح لعناصر «داعش» في العراق بالتنقل بحرية باتجاه سورية، ومن ثم انتقالهم نحو البادية السورية.

وإضافة إلى العوامل الطبيعية، يمكن رصد مجموعة أخرى من الأسباب التي تجعل البادية «داعش» قليلة الفاعلية. من هذه العوامل، بحسب المحلل العسكري هيثم الحامد، ضعف استخبارات قوات النظام وعدم درايتها بتفاصيل المنطقة التي ينتشر فيها عناصر التنظيم، واقتصار عملياتها على ردود فعل غير منتظمة، واكتفاء روسيا بالمشاركة الجوية لإسناد قوات النظام، فضلاً عن اعتماد «داعش» استراتيجيات وتكتيكات عسكرية متقنة تقوم على حرب العصابات والتخفي في البادية. وأضاف الحامد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن النظام، وحتى روسيا، لا يملكان تقنيات «ذكية» لتعقّب عناصر «داعش» في الصحراء، وتركّز قوتهما على صب قوة تدميرية كبيرة في مكان مكتظ ومحدود المساحة لتحويله إلى أنقاض، بينما لا يتوفر هذا الوضع في محاربة عناصر «داعش» المنتشرين بأعداد محدودة في مناطق شاسعة ومجهولة بالنسبة لهم. ولفت إلى أن النظام يعلم بوجود عناصر «داعش» في البادية السورية، لكنه لم يكن يعتبر ذلك الوجود خطراً كبيراً عليه، وكانت لديه أولويات في محاربة فصائل المعارضة شمال غربي البلاد وغيرها من المناطق، لكنه اليوم بدأ يعاني من هجمات التنظيم على طرق تنقّل قواته وبضائعه عبر البادية السورية. واعتبر الحامد أن «داعش» بات مجرد ذريعة لدى القوى الكبرى المتدخلة في الشأن السوري، إذ يسعى الروس لاستهدافه إعلامياً فقط، من دون شنّ حملة عسكرية حقيقية ضده، وذلك في إطار ردهم على الولايات المتحدة التي تقول أيضاً إنها تحارب التنظيم، مضيفاً أن إيران غير معنية كثيراً بمحاربة التنظيم، بل ربما تعتبر أن وجوده يخدم مصالحها، لأنه يقدّم المبرر لها لمواصلة إبقاء مليشياتها في سورية.

فتلك من النظام بكمين لـ«داعش» في بادية الميادين

والحقيقة أن لكل هذه الأطراف أهدافاً أخرى في «حروبها» ضد «داعش»، إذ يسعى النظام وحلفاؤه إلى جانب الدعاية السياسية، لمحاولة التمدد إلى منطقة حقول النفط والثروات الأخرى، وسط تنافس غير خافٍ بين إيران وروسيا لتثبيت وجودهما في مناطق الثروات السورية، والطرق والمواقع الاستراتيجية على طريق دمشق بغداد. كما أن «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، والتي أعلنت يوم الجمعة الماضي، إطلاق عمليات أمنية وعسكرية في ريفي الحسكة ودير الزور من أجل القضاء على خلايا تتبع للتنظيم في هاتين المحافظتين، تستغل هذا الوضع لترهيب واعتقال معارضيها في المناطق ذات الأغلبية العربية التي تسيطر عليها، بحجة محاربة «داعش».

أتباع التيار الصدري متهمون

العراق: موجة استهداف جديدة للناشطين

عادت الهجمات ضد الناشطين بجنوب العراق لتبرز بشكل واسع، خلال الأيام الأخيرة، وسط اتهامات لـ«التيار الصدري»، و«سرايا السلام» بالتورط

بغداد ـ **زيد سالم**

شهدت مدن كربلاء والنجف وذي قار جنوبي العراق، في الأيام الماضية، عودة لافتة لعمليات استهداف الناشطين المدنيين، بين خطف واعتقال ومحاولة اغتيال على يد جهات مسلحة، من دون أي تعليق حكومي لغاية الآن. وتُوجّه الاتهامات لـ«التيار الصدري»، بزعامة مقتدى الصدر، بالوقوف وراء الهجمات الجديدة، كرد فعل على الحفل التأبيني الذي أقامه ناشطون في النجف أخيراً، بمناسبة الذكرى الأولى لمقتل زملائهم في المدينة بهجوم نفذه أتباع «التيار الصدري»، في 5 فبراير/شباط من العام الماضي، خصوصاً أنّ المشاركين في الحفل رددوا قصائد شعبية وهتافات منددة بالصدر. واعتُبرت الهجمات الجديدة بمثابة كسر لحالة التهدئة الأخيرة التي دامت أسابيع عدة، على مستوى استهداف الناشطين في الحراك المدني العراقي.

وشهد يوما السبت والأحد الماضيان مداهمة منازل 10 ناشطين في النجف، من قبل مجموعات مسلحة تستقلّ سيارات رباعية الدفع، نتج عنها اعتقال ثلاثة ناشطين، فضلاً عن والد أحدهم، قبل أن يتم إطلاق سراح المعتقلين فيما بعد، من دون أن يتحدث أي منهم عن الجهة التي اعتقلتهم وما الذي أرادته منهم تحديداً. لكن ناشطين فروا من المدينة قالوا، عبر منشورات على حساباتهم بمواقع التواصل الاجتماعي، إنّ مليشيا «سرايا السلام» التابعة لمقتدى الصدر تلاحقهم، قبل أن يتم الإعلان عن اختطاف الناشط البارز في كربلاء رائد الدعمي، لنحو سبع ساعات، والعثور عليه في مقبرة كربلاء القديمة مكبلاً وقد تعرّض لتعذيب شديد، ليل السبت الأحد، من دون أن تصدر الشرطة أي توضيح بشأن المعتدين على الرغم من أنها هي من عثرت عليه. لكن الدعمي ظهر لاحقاً في مقطع فيديو ويبدو بحالة سيئة، قائلاً: «أعذروني ولكنني أجد صعوبة في الحديث بسبب الإصابات والكسور في جسدي»، مؤكداً أنّ الخاطفين حققوا معه بشأن مشاركته في «إحياء ذكرى ضحايا تظاهرات مدينة النجف في منتدى الأدباء بالمدينة». ووجّه رسالة لمن وصفهم بـ«الجمهور التشريني»، في إشارة للمتظاهرين الذين خرجوا في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بأنه «لا يمكن الخضوع والسكوت، لأنه لا يوجد حاجز للصمت»، وختم متوجهاً إلى مقتدى الصدر بالقول إنّ «المعلومات التي تصلك كاذبة، والبعض يشوّه سمعة تيارك».

عقب ذلك، نجا الناشط النجفي البارز، أحمد الحلو، أول من أمس الأحد، من محاولة اغتيال أثناء خروجه من مدينة النجف، متوجهاً إلى محافظة بابل المجاورة، حيث اعترض مسلحون السيارة التي كان يستقلها، وسط تضارب في المعلومات بشأن طبيعة الهجوم عليه بين طعنات بالسكاكين أو إطلاق نار. وقد ظهر الحلو وهو مدمى الوجه، ويتحدث بصعوبة، متهماً «سرايا السلام» بالاعتداء عليه. وتواصلت «العربي الجديد»، مع مقربين من الناشط أحمد الحلو، الذين أكدوا عدم معرفتهم بوضعه الصحي الحالي، لكنه كان قد قرر ترك النجف والتوجه إلى محافظة أخرى، بسبب تهديدات المليشيات الولائية له (الموالية لإيران).

وقال صديق للحلو لـ«العربي الجديد»، إنّ «التيار الصدري على ما يبدو تكفّل بتنفيذ تهديدات المليشيات الولائية للناشط الحلو»، فيما ذكر آخر أنّ «الشرطة العراقية كانت على مقربة من المكان الذي تم فيه استهداف الحلو، ولم تتدخل، في حين تم نقله من قبل مواطنين، بعضهم لا يعرف أن هذا ناشط من النجف».

وفجر أمس الإثنين، أُعلن عن نجاة الناشط المدني علي عماد، من هجوم مسلح في محافظة ذي قار، لكنه أصيب بجروح خطيرة. وذكر موقع إخباري عراقي أنّ حالته غير مستقرة، وتم نقله إلى مستشفى الحسين التعليمي، وسط مدينة الناصرية من قبل ذويه. كما أُعلن عن استهداف ناشط آخر، أمس، يدعى علي رحيم هاشم، والذي أصيب برصاصتين في الساق بقضاء الشامية ضمن محافظة ذي قار أيضاً. وكان أُعلن، الأحد، عن اختطاف الناشط والشاعر يوسف جبران، بعد يوم من إلقائه قصيدة في مرقد الإمام علي بن أبي طالب بمدينة النجف، انتشرت بشكل كبير داخل العراق، وهاجم فيها أحزاب السلطة والمليشيات قائلاً: «أهل الدين باسم الدين قتلونا، وحقك يا علي كلهم صفوا أنذال... عندنا أحزاب تعبد بس صنم طهران». بينما قال الناشط وسام الكناني، من مدينة النجف، في آخر منشور له على فيسبوك، يوم الأحد، «نحن ملاحقين من سرايا السلام الآن»، قبل أن يضيف «الحمد لله خلصنا منهم».

ويظهر أنّ غالبية المستهدفين في الأيام الأخيرة التي أعقبت عصر الجمعة الماضي، هم ممن شاركوا في «منتدى أدباء النجف»، الذي نظم في ذلك اليوم أمسية في ذكرى ضحايا التظاهرات الذين قتلوا في الخامس من فبراير/شباط من العام الماضي، على يد أتباع التيار الصدري، وكان علق مقتدى الصدر في ما بعد على هذه الأحداث بالقول إنها كانت «جرة أذن لهم». وألقيت خلال الأمسية قصائد وكلمات حماسية، لاستذكار الضحايا، حملت انتقادات واتهامات لمقتدى الصدر، وحمّلته مسؤولية دماء الضحايا الذين قتلوا في تلك الأحداث. كما هاجم المشاركون في الأمسية حكومة مصطفى الكاظمي لمماطلتها في التحقيقات المتعلقة بقتل المتظاهرين، والتي كان وعد رئيس الوزراء بإجرائها ومحاكمة القتلة.

خلال احتجاجات مدينة الناصرية جنوبي العراق (أسعد نيازي/فرانس برس)

غالبية المستهدفين هم ممن شاركوا في «منتدى أدباء النجف»

وبعد ساعات من الأمسية، حاصر أتباع الصدر المنتدى الذي ما زال مغلقاً لغاية الآن، قبل أن يخرج صالح محمد العراقي، الذي يعرّف عن نفسه بـ«وزير الصدر»، في بيان يتهم فيه المشاركين في الأمسية بأنهم «بعثيون» و«دواعش» و«عشاق الصهيونية»، متحدثاً عن ملاحقتهم بـ«القانون والمجتمع».

ويحمّل المتظاهرون وتنسيقيات المحتجين في محافظات وسط وجنوب البلاد، الأجهزة الأمنية، المسؤولية عن عدم حماية الناشطين. وفي السياق، قالت تنسيقية المتظاهرين في كربلاء، في بيان أمس الإثنين، إنّ «تلك القوات لا تجيد سوى دور المتفرج دائماً، ونلزمها بالكشف عن الخاطفين فوراً، وسيكون لنا موقف تجاه هذه الانتهاكات». فيما علّق عضو البرلمان العراقي، ظافر العاني، على الهجمات الأخيرة ضد الناشطين، في تغريدة عبر حسابه بموقع «تويتر»، بالقول «عندما يتم اغتيال الأحرار ومطاردتهم علناً من قبل المليشيات المتنفذة بينما تقف الدولة عاجزة عن حمايتهم، فإنّ هذا إعلان عن موت مؤسساتها الأمنية، ودعوةٌ لأن يدافع كل ثائر عن نفسه».

من جهته، أشار علي الحجيمي، وهو ناشط ومتظاهر من مدينة النجف، إلى أنّ «مليشيات سرايا السلام تقف خلف أغلب الهجمات الأخيرة»، معتبراً أنها «تسلمت حملات استهداف الناشطين». وقال، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الصدر بات هو الحالة القمعية الواضحة والعلنية ضدّ الحراك الشعبي والمدني والعلماني في البلاد، في حين يحدث كل ذلك بعلم القوات الأمنية والحكومة العراقية ورئيسها مصطفى الكاظمي، الذي لا يجرؤ هو الآخر على مواجهة الصدر، ومنع الاعتداء على الناشطين».

من جهته، قال عضو التيار المدني، أحمد حقي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الصدر قرر معاقبة الناشطين الذين شاركوا في منتدى النجف، وانتقدوه أو وصفوه بالقاتل، ولا نستبعد أن يكون هو من يقف خلف الهجوم الأخير، يوم الجمعة، على مقر الحزب الشيوعي العراقي في النجف بالقنابل الحارقة، بعد تصريحات لأعضاء في الحزب بشأن فشل تجربة تحالفهم السابق مع التيار الصدري ضمن كتلة سائرون».

في المقابل، قال القيادي في «التيار الصدري»، حاكم الزاملي، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «هناك جهات مستفيدة من التظاهرات، وتحاول تمويل عناصر خبيثة داخلها لاستهداف آل الصدر، ولا سيما أنها أسرة عراقية ودينية مهمة، ولها أدوار كبيرة في الحفاظ على الخطاب الوطني الحر». واعتبر أنّ اتهام «سرايا السلام» باستهداف المتظاهرين أو الاعتداء عليهم، هو «من مصلحة أعداء العراق ولا أدلة على هذه الاتهامات»، مضيفاً أنّ «كثيراً من المتظاهرين هم أصلاً من التيار الصدري، ويطالبون بحقوقهم بطرقٍ سلمية وليس تخريبية».

أما السياسي العراقي غيث التميمي، فرأى في اتصال مع «العربي الجديد»، أنّ «التيار الصدري بات من أخطر المليشيات التي تستهدف المتظاهرين علانية، ومن دون أي مخاوف من القوات الأمنية، بل إنّ الأخيرة تخشى التدخل وحماية الناشطين والمتظاهرين، لأنها إذا تدخلت فستكون هي الأخرى عرضة للخطر».